الحدث

واصل الاحتلال الإسرائيلي العدوان على غزة في اليوم الأول من شهر رمضان، بعد الفشل في التوصل إلى اتفاق لإرساء هدنة، في حين يبدو أن الولايات المتحدة لا تزال تراهن على المفاوضات لوقف إطلاق النار

غزة تحت القصف

اتصالات لإبرام هدنة رمضانية جزئية

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

لم يغير حلول شهر رمضان المشهد في قطاع غزة، ففي ظل الفشل في التوصل إلى اتفاق لإرساء هدنة مع بداية الشهر (في العدد الأكبر من البلدان ذات الغالبية من المسلمين) أمس الاثنين، واصل الاحتلال الإسرائيلي قصفه العنيف على مناطق مختلفة من القطاع، مرتكباً مزيداً من المجازر، لتستمر أعداد الشهداء في الارتفاع. وفي حين كان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يتوعد بالقيام بـ«كل ما يلزم للقضاء على حماس» مشدداً على ضرورة توسيع الحرب لتشمل مدينة رفح، بدا أن الولايات المتحدة لا تزال تراهن على الوصول إلى اتفاق في المفاوضات، ولو اقتصر على هدنة في النصف الأول من شهر رمضان فقط. لكن أي اتفاق يستوجب إقناع الاحتلال بتخفيف شروطه ولا سيما القبول بالسماح للمدنيين بالعودة إلى شمال القطاع.

وفي ظل استمرار القتل الإسرائيلي بحق أهالي قطاع غزة، كانت وكالة «فرانس برس» تنقل، أمس الاثنين، عن مصدر مطلع على المفاوضات حول اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، أنه «ستُسرّع الجهود الدبلوماسية في الأيام العشرة المقبلة» بهدف محاولة التوصل إلى اتفاق خلال النصف الأول من رمضان.

لكن ذلك قد يصطدم بإصرار الاحتلال، ولا سيما نتنياهو، على مواصلة الحرب. وقال نتنياهو في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» الأميركية أمس: «إننا سنقوم بكل ما يلزم للقضاء على حماس، وسنعمل على تقليل الخسائر في صفوف المدنيين»، مضيفاً: «يتعين علينا تدمير حماس وإلا فلن يكون هناك مستقبل في الشرق الأوسط». واعتبر أن «عدم القضاء على كتائب حماس المتبقية في رفح سيجعلها تعيد تشكيل نفسها، وتسيطر على قطاع غزة». وتابع أن «أغلبية الإسرائيليين يؤيدون سياستنا بتدمير حماس، وعدم إقامة دولة فلسطينية».

في سياق آخر، قال نتنياهو إن «لدينا اتفاقات مع الولايات المتحدة بشأن الأهداف الأساسية، لكن هناك خلافات حول كيفية تحقيقها». وفي إجابته عن سؤال حول ما إذا كانت الخلافات بينه وبين الرئيس الأميركي جو بايدن تؤثر على مفاوضات صفقة تبادل أسرى، قال نتنياهو إنه «ما دام العالم يدرك أن إسرائيل والولايات المتحدة موحدتان، فإنه لا توجد مشكلة في ذلك. وهذه الاقتباسات (من تصريحات بايدن) تضر باستيعاب أننا موحدون، ومن شأنها أن تلحق ضرراً». وحسب نتنياهو، فإن «خلاف بايدن ليس معي وإنما مع جميع سكان دولة إسرائيل، الموحدين أكثر مما مضى».

وكان نتنياهو قد قال، في مقطع فيديو قصير أمس الاثنين، إن إسرائيل اغتالت الرقم 4 في «حماس» وتستهدف آخرين. وتابع: «نحن في طريقنا إلى انتصار مطلق. في الطريق إلى هذا النصر، اغتلنا رقم 4 في حماس. 3 و2 و1 على الطريق. جميعهم سيُقتلون. سنصل إليهم جميعاً». ولم يوضح نتنياهو من يقصد بأقواله، التي تأتي عقب كشف وسائل إعلام إسرائيلية عن محاولة جيش الاحتلال اغتيال نائب قائد «كتائب القسام» مروان عيسى، ويبدو أنه فشل في ذلك، كون إسرائيل تصنّف عيسى رقم 3 في «حماس» وليس رقم 4.

وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس، بأن جيش الاحتلال وجهاز الأمن العام (الشاباك) قادا عملية ليلة السبت ـ الأحد، تخللتها قصف من الجو على مخيم النصيرات للاجئين وسط قطاع غزة، في محاولة لاغتيال مروان عيسى. ورافق الهجمات قطع الإنترنت والكهرباء. ولم تتطرق المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى مصير عيسى، وذكر موقع «يديعوت أحرونوت»، نقلاً عن مسؤولين إسرائيليين، أن ثمة «تفاؤلاً» من المنظور الإسرائيلي بأن إسرائيل ربما نجحت في اغتياله، من دون تأكيد ذلك. من جهتها، ذكرت صحيفة «هآرتس» أن الجيش الإسرائيلي يفحص إن كان عيسى قد استشهد في الهجوم الإسرائيلي. ودائما ما ربطت دولة الاحتلال بين عيسى وقائد «كتائب القسام» محمد الضيف، وأن كلاهما يشكّلان حلقة الوصل بين المستوى السياسي والمستوى العسكري في «حماس»، وعلى رأس المطلوبين بالنسبة لإسرائيل، إضافة إلى رئيس «حماس» في غزة يحيى السنوار وآخرين. وكان عيسى قد قبع مدة خمس سنوات في الأسر الإسرائيلي أيام الانتفاضة الأولى (1987)، على خلفية نشاطه في «حماس». لاحقاً، حاولت إسرائيل اغتياله في عدة مناسبات وفشلت، ومن بينها محاولة اغتياله عام 2006 أثناء جلسة مشتركة مع قياديين من الصف الأول في «حماس»، بحسب المزاعم الإسرائيلية في حينه، وأيضاً حاولت اغتياله عام 2014. وفي عام 2021، فجّرت منزله مرتين، وقالت تقارير إسرائيلية إن شقيقه استشهد في إحداها.

في هذا الوقت، يصر نتنياهو على اجتياح مدينة رفح جنوبي القطاع، التي تضم نحو مليون ونصف مليون فلسطيني. وقال نتنياهو في تصريح لشركة الإعلام الألمانية «أكسل شبرينغر» التي تمتلك صحيفة «بولتيكو» وصحيفة «بيلد» الألمانية وقناة «فيلت» التلفزيونية، مساء الأحد، إن توسيع نطاق الهجوم إلى رفح هو الأساس لهزيمة «حماس». ونقلت «بيلد» عن نتنياهو قوله: «نحن قريبون جداً من النصر... بمجرد أن نبدأ العمل العسكري ضد ما تبقّى من كتائب الإرهاب في رفح، ستكون مسألة أسابيع فقط» حتى تنتهي المرحلة المكثفة من القتال. ونسبت «بولتيكو» إلى نتنياهو القول إن القوات الإسرائيلية ستتوغل في رفح، مضيفاً: «كما تعلمون، لدي خط أحمر. اتعرفون ما هو الخط الأحمر... هو عدم تكرار ما حدث في السابع من أكتوبر. ألا يحدث أبداً». وقال إن هناك ما لا يقل عن 13 ألف «إرهابي» من بين الفلسطينيين الذين استشهدوا في غزة.

وجاء كلام نتنياهو فيما نقلت شبكة «سي أن أن»، عن مسؤولين أميركيين اثنين، أن الإدارة الأميركية لا تتوقع أن ينفذ جيش الاحتلال عملية العسكرية على رفح في وقت وشيك، خصوصاً مع بدء شهر رمضان. ميدانياً، لم يهدأ القصف المدفعي والغارات الجوية حتى في وقت السحور مع حلول شهر رمضان أمس الاثنين في غزة، واستمرت أعداد الضحايا بالارتفاع مع وصول العشرات منهم إلى المستشفيات، وفق وزارة الصحة في غزة. وقالت الوزارة إن شهود عيان، لوكالة «الأناضول»، إن شهداء منزل عائلة بركات في حي الجنينة برفح، وخلّفت أربعة شهداء وعددا من الجرحى. وصباح أمس، في اليوم الـ157 للحرب، أفادت وزارة الصحة في غزة بسقوط 67 شهيداً و106 جرحى خلال 24 ساعة. وقال مكتب الإعلام الحكومي في غزة إن الجيش الإسرائيلي «شنّ أكثر من 40 غارة جوية» ليل الأحد الاثنين، طاولت مناطق «سي خانيونس جنوبي القطاع، وحي الزيتون وتل الهوى في مدينة غزة. واستهدف القصف المدفعي المكثف مناطق في شرق رفح في أقصى الجنوب على الحدود مع مصر.

وفي شمال القطاع، قال جهاز الدفاع المدني الفلسطيني، في بيان، إن طواقمه تمكنت من انتشال عدد من القتلى والجرحى بعد استهداف الطائرات منزل عائلة أبو ناصر في بلدة بيت لاهيا. وفي مدينة غزة، قال شهود عيان، لوكالة «الأناضول»، إن شهداء وجرحى سقطوا في قصف استهدف منزلاً لعائلة الدحدوح في حي الزيتون. كما قصفت الطائرات منازل في مخيم الشاطئ، غربي المدينة، وحي الصبرة (جنوب). ووفق «الأناضول»، فإن معظم الغارات ليلة الأحد وفجر الاثنين وقعت في موعد السحور وصلاة الفجر. وأعلنت وزارة الصحة في غزة، في بيان، أمس، أن الاحتلال ارتكب 7 مجازر في القطاع خلال 24 ساعة، راح ضحيتها 67 شهيداً و106 جرحى، مشيرة إلى ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب إلى 31112 شهيداً و72760 مصاباً. من جهته، قال الجيش الإسرائيلي إن قواته تخوض «في وسط قطاع غزة مواجهات قريبة وتستعين بالقناصة وبالمروحيات الحربية». في هذا الوقت، ارتفع عدد ضحايا سوء التغذية في غزة إلى 27 فلسطينياً، بعد وفاة طفلين أمس الاثنين في مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا بسبب المجاعة التي يعاني منها القطاع. وحذّرت منظمة «أطباء بلا حدود» من ازدياد تدهور الوضع الصحي في غزة. وقال نائب المنسق الطبي للمنظمة في قطاع غزة محمد أبو مغصيب، لـ«الأناضول»، إن «أطباء بلا حدود» تقدم الدعم لبعض المستشفيات في مدينة رفح، إلا أنها لا تستطيع الوصول إلى مستشفيات مدينتي خانيونس وغزة. وحذّر من تفاقم الوضع الصحي في غزة، لا سيما في ظل تراجع قدرات المستشفيات على التعامل مع الحالات الجراحية بسبب نقص المعدات.

من جهته، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إلى «إسكات الأسلحة» في غزة بمناسبة شهر رمضان. وقال غوتيريس للصحافيين أمس: «حتى مع بداية شهر رمضان، يستمر القتل والقصف والمذبحة في غزة»، مطالباً أيضاً بالإفراج عن الرهائن المحتجزين لدى «حماس» منذ هجوم 7 أكتوبر الماضي، وتذليل «جميع العقبات التي تحول دون ضمان إيصال المساعدات المنقذة للحياة بالسرعة والنطاق الواسع المطلوبين» إلى غزة. وقال: «القانون الإنساني الدولي أصبح في حالة يرثى لها». وأضاف أن «التهديد بشن هجوم إسرائيلي على رفح يمكن أن يدفع سكان غزة إلى دائرة أعمق من الجحيم».

وتواصلت أمس عمليات الإنزال الجوية لمساعدات على القطاع. وقال الجيش الأردني، أمس، إنه نفذ 7 إنزالات جوية مشتركة مع دول صديقة لمساعدات على عدد من المواقع شمالي قطاع غزة. فيما أفادت إذاعة «كان ريشت بيت»، التابعة لهيئة البث الإسرائيلي، بأن المغرب انضم أمس إلى عمليات الإنزال الجوي للمساعدات الإنسانية على قطاع غزة.

في سياق آخر، حذر موقع «المجد» الإلكتروني، المقرب من «حماس»، الأفراد والعشائر من التعاون مع إسرائيل لتوفير الأمن لقوافل المساعدات. ونقل «المجد» عن «مصدر في أمن المقاومة» قوله، أمس الاثنين، إن «قيادة المقاومة ستضرب بيد من حديد من يتعبث بالجبهة الداخلية في قطاع غزة ولن تسمح بفرض قواعد جديدة». ونقل الموقع عن المصدر قوله إن «محاولة الاحتلال التواصل مع مخاتير وعشائر بعض العائلات للعمل داخل قطاع غزة يعتبر عملاً مباشراً مع الاحتلال، وهو خيانة وطنية لن نسمح بها». وتابع: «سعي الاحتلال (الإسرائيلي) لاستحداث هيئات تدير غزة مؤامرة فاشلة لن تتحقق». جاء التحذير بعد تقارير إعلامية إسرائيلية تفيد بأن إسرائيل تدرس تسليح بعض الأفراد أو العشائر في غزة لتوفير الحماية الأمنية لقوافل المساعدات إلى القطاع، في إطار تخطيط أوسع لإدخال المساعدات الإنسانية بعد انتهاء القتال.

في سياق آخر، أفاد موقع «يديعوت أحرونوت»، نقلاً عن مصدر سياسي رفيع لم يسمّه، بأن نتنياهو هو صاحب فكرة إقامة الرصيف البحري المؤقت في غزة، الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي جو بايدن أخيراً. وبحسب الموقع، ففي يوم 22 أكتوبر، أي بعد نحو أسبوعين من بدء الحرب، طرح نتنياهو الفكرة خلال مكالمة مع بايدن، بشأن السماح بإدخال مساعدات إنسانية إلى غزة عبر البحر، بعد خضوعها لفحص أمني إسرائيلي في قبرص. كما عرض نتنياهو المقترح في 31 أكتوبر على الرئيس القبرصي. وعاد الموضوع مجدداً إلى الواجهة في 19 يناير/ كانون الثاني الماضي خلال محادثة بين نتنياهو وبايدن. وقال نتنياهو في حينه: «أريد أن اقترح إقامة فريق يفحص عملية التزويد البحرية عبر قبرص بعد أن تُفحص جميع البضائع».

ويأتي الإعلان عن إقامة الرصيف في فترة تشهد توتراً بين بايدن ونتنياهو. وذكر موقع «يديعوت أحرونوت» أن مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية، لم يسمّهم، يقدّرون أن العلاقة ستسوء أكثر في الفترة المقبلة. وأشار الموقع إلى أن إقامة الرصيف البحري قد تواجه تحديات لوجستية كبيرة، الأمر الذي سيحتاج إلى وقت. كما أشار إلى أن أحد القائمين على هذه المبادرة هو القيادي السابق في حركة فتح محمد دحلان. ونقل، عن مصادر لم يسمّها، أن إسرائيل سمحت لدولة الإمارات بالبدء بنقل مساعدات إنسانية عبر قبرص. وكان وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت قد أبحر، يوم الأحد، إلى شواطئ غزة من أجل فحص التجهيزات لإقامة الرصيف البحري. وقال إنه «على ثقة بأن هذا الرصيف سيساعد في القضاء على سلطة حماس في قطاع غزة، لأنه سينقل المساعدات مباشرة إلى السكان من دون الحاجة للاعتماد على حماس».

وردا على خطط إنشاء ممر بحري لإرسال سفن المساعدات إلى القطاع، قال القيادي في «حماس» باسم نعيم، لوكالة «رويترز»، إنها خطوة «إيجابية»، لكن كان على العالم أن يتحرك لإنهاء الحرب. وأضاف: «بداية يجب أن نذكر أن وصول كل الاحتياجات للسكان في قطاع غزة ليس منّة من أحد، بل هو حق مكفول بالقانون الدولي الإنساني حتى في وقت الحرب. الممر المائي خطوة إيجابية، ولكن أمامها تحديات كثيرة». وتابع: «إذا كانت الإدارة الأميركية جادة في حل الأزمة الإنسانية، فالطريق الأسهل والأقصر هو أن تتوقف عن استعمال الفيتو للوصول إلى وقف إطلاق النار، وأن تجبر إسرائيل على فتح المعابر البرية كلها والسماح بدخول كل المساعدات المطلوبة، وتتوقف عن الاعتداء على المدنيين الفلسطينيين الذين يتجمعون للحصول على المساعدات».

دمار جراء قصف إسرائيلي على رفح أمس (سعيد خطيب/فرانس برس)

واشنطن لا تتوقع عملية عسكرية على رفح في وقت وشيك

نفذ الاحتلال عملية وسط القطاع لاستهداف مراون عيسى

نتنياهو: خلاف بايدن ليس معي شخصيا وإنما مع جميع سكان دولة إسرائيل

اكتفاء بتوبيخ

اكتفى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي (الصورة) بإصدار «مذكرة توبيخ» بحق العميد بارك حيرام، قائد الفرقة 99، الذي كان قد أقدم على تجهيز مبنى جامعة الإسراء جنوبي مدينة غزة، بدون الحصول على موافقة قياداته، وفق ما ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أمس الاثنين. وكانت حسابات إسرائيلية وفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي، قد تداولت في 18 يناير/كانون الثاني الماضي، مقطع فيديو نشره الجيش الإسرائيلي لتفجير المبنى.

عجز العالم

قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إن العالم عاجز عن إيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، معتبراً أن تقييد وصول المصلين إلى المسجد الأقصى والعبث بالمقدسات «عبث بالنار». كلام الصفدي جاء خلال مؤتمر صحافي في عمّان، مع وزير خارجية الفاتيكان المطران بول ريتشارد غلاغير. من جهته، قال غلاغير إن «الفاتيكان يسعى ويستمر بالمطالبة بوقف إطلاق النار وتسهيل إيصال المساعدات، وبذل الجهود لحل هذا النزاع المريع».

تقرير

أشهر من الحرب توسع ضائقة إسرائيل

توسع ضائقة إسرائيل بعد أكثر من 5 أشهر من الحرب على غزة، في حين لم تتمكن حتى اليوم من ترميم صورة الردع بما ترتكبه من حرب إبادة، أو تحقق إنجازاً يمنحها صورة نصر، كما فشلت في فرض الردع على «حزب الله»، فيما كشفت الحرب تعلق الوجودي بالدعم الأميركي، العسكري والاقتصادي

ضرر بالغ يطاول جوهر عقيدتها العسكرية ومكانتها الاستراتيجية

حيفا ـ **امطانس شحادة**

تعاملت إسرائيل مع عملية «طوفان الأقصى» كعملية استراتيجية يمكن أن تغيّر الواقع الأمني الاستراتيجي لإسرائيل في كافة الجبهات، جبهة غزة والضفة الغربية وأمام «حزب الله» اللبناني في الشمال، وكذلك أمام المواطنين العرب. منذ بدء الحرب على غزة، تبنت الحكومة الإسرائيلية وصنّاع القرار والمحللين، تعريف الحرب بأنها حرب وجودية وحرب استقلال ثانية. طبيعة الرد الإسرائيلي وحرب الإبادة وتدمير قطاع غزة، بالإضافة إلى رغبة الانتقام الإسرائيلية، تهدف وفقاً للمفاهيم الإسرائيلية إلى ترميم مكانة إسرائيل الاستراتيجية في المنطقة وليس فقط ترميم قدرة الردع الإسرائيلية، وتوفير الأمن لعقود من الآن وفقاً لتصريحات صنّاع القرار، ولا تقل أهمية إعادة ثقة المجتمع الإسرائيلي بالدولة ومؤسساتها الأمنية والسياسية. مع دخول الحرب على غزة شهرها السادس في 7 مارس/آذار الحالي، لا تستطيع إسرائيل القول إنها بصدد تحقيق هذه الأهداف.

وتعاني إسرائيل منذ عملية «طوفان الأقصى» والحرب على غزة من ضرر بالغ طاول جوهر عقيدتها العسكرية ومكانتها الاستراتيجية. لم تتراجع قدرة الردع تجاه غزة فقط، إنما تآكلت بشكل كبير أمام «حزب الله» وأمام فاعلين آخرين في المنطقة مثل جماعة الحوثيين في اليمن، ومنظمات عسكرية في العراق. هذا التراجع يضرب «عقيدة الضاحية» التي وضعها الوزير الحالي في مجلس الحرب غادي آيزنكوت في العام 2008، حين شغل منصب قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي. كان هدف هذه العقيدة التوضيح لـ«أعداء إسرائيل» أن دولة إسرائيل ستتصرف في أي حرب قادمة كدولة مجنونة، وستقوم بتدمير البنى التحتية المدنية والعسكرية لأي دولة تهاجم إسرائيل، أو كرد على أي هجوم تقوم به أي منظمة عسكرية، خصوصاً «حزب الله»، وسيكون الرد غير متناسب مع مستوى الهجوم. لكن هذه العقيدة لم تردع حركة «حماس» بالرغم أنها طُبّقت جزئياً في حروب سابقة مع «حماس» منذ العام 2009، الآن، لم تنجح إسرائيل في ردع «حزب الله» بالكامل ولا في فرض مطالبها، من جهة، لكنها لم تبدأ بحرب أوسع تجاه «حزب الله» ولبنان من جهة أخرى. صحيح أن «حزب الله» يخشى أيضاً توسع الجبهة والذهاب إلى حرب واسعة كونه يعرف الأثمان والإسقاطات. لكن واضح أن معادلات الردع والاشتباك تغيرت منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وليس في صالح إسرائيل.

موقع «واي نت» الإخباري عدّد في تقرير نشر أول من أمس الأحد، سلسلة التهديدات التي أطلقها وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت منذ أكتوبر الماضي تجاه «حزب الله»، ولم ينفذ أيا منها بالكامل حتى اليوم، على الرغم من استمرار قصف «حزب الله» لبلدات إسرائيلية في الحدود الشمالية. من هذه التهديدات، مقولته إن خراطيم الطائرات الحربية موجهة وجاهزة نحو الشمال، وإن إسرائيل تستطيع إعادة لبنان إلى العصر الحجري، واستمرار التدريبات العسكرية البزية الشبه أسبوعية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الشمال، ونشر أخبار حول تدريبات يقوم بها الجيش الإسرائيلي لإلقاء معدات عسكرية وأغذية جواً تحضيراً لأي حرب قادمة في الشمال.

لم تنجح إسرائيل في حسم المعركة بعد أكثر من 5 أشهر

إلى أخطاء استراتيجية وتكتيكية قام بها الجيش الإسرائيلي في إدارة الحرب على غزة، بالإضافة إلى إدارة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الفاشلة للحالة الراهنة عامة. تنعكس هذه التحولات في تعامل إسرائيل مع الجبهة الشمالية. فلغاية الآن، لم تنجح إسرائيل في ردع «حزب الله» بالكامل ولا في فرض مطالبها، من جهة، لكنها لم تبدأ بحرب أوسع تجاه «حزب الله» ولبنان من جهة أخرى. صحيح أن «حزب الله» يخشى أيضاً توسع الجبهة والذهاب إلى حرب واسعة كونه يعرف الأثمان والإسقاطات. لكن واضح أن معادلات الردع والاشتباك تغيرت منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وليس في صالح إسرائيل.

موقع «واي نت» الإخباري عدّد في تقرير نشر أول من أمس الأحد، سلسلة التهديدات التي أطلقها وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت منذ أكتوبر الماضي تجاه «حزب الله»، ولم ينفذ أيا منها بالكامل حتى اليوم، على الرغم من استمرار قصف «حزب الله» لبلدات إسرائيلية في الحدود الشمالية. من هذه التهديدات، مقولته إن خراطيم الطائرات الحربية موجهة وجاهزة نحو الشمال، وإن إسرائيل تستطيع إعادة لبنان إلى العصر الحجري، واستمرار التدريبات العسكرية البزية الشبه أسبوعية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الشمال، ونشر أخبار حول تدريبات يقوم بها الجيش الإسرائيلي لإلقاء معدات عسكرية وأغذية جواً تحضيراً لأي حرب قادمة في الشمال.

لم تنجح إسرائيل في حسم المعركة بعد أكثر من 5 أشهر

نتنياهو وغالانت خلال مؤتمر صحافي في تل أبيب، أكتوبر الماضي (Getty)

مسؤولية نتنياهو

فشل استراتيجية الاحتلال في المفاوضات حول تبادل الأسرى، قد يفسر البيان غير الاعتيادي الذي أصدره مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو باسم «الموساد» في 10 مارس/آذار الحالي، والذي اتّهم فيه «حماس» بإفشال جولة المفاوضات الأخيرة في القاهرة. هذا البيان أدى إلى ردود حادة من وزراء في مجلس الحرب، اتّهم نتنياهو بالكذب، وتوضح أن من يعيق التوصل إلى صفقة وقف إطلاق نار وتبادل الأسرى هو نتنياهو، وليس «حماس»، وفق «معاريف».

الإسرائيلية لم تعهده في السابق، ويخلق تخبطات غير بسيطة لدى صنّاع القرار في إسرائيل. ويعني فشل عقيدة الضاحية والردع الإسرائيلي، وتراجع مكانة إسرائيل الأمنية الاستراتيجية في المنطقة.

إسرائيل ترمي من خلال الحرب على غزة، والهجمات في جنوب لبنان، إلى ترميم مكانتها الأمنية الاستراتيجية، لذلك تبحث عن إنجاز عسكري يمكن اعتباره استراتيجياً. الحاجة إلى ترميم مكانة إسرائيل الاستراتيجية يمكن أن تفسر أيضاً تصرف إسرائيل في ملف المفاوضات مع «حماس»، حول إطلاق سراح الأسرى والمخطوفين. إسرائيل لم تنجح لغاية الآن، في فرض شروطها في المفاوضات مع «حماس» لإطلاق سراح الأسرى والمخطوفين الإسرائيليين. حرب الإبادة وتدمير غزة وأدوات التجويع، لم تنجح في تركيع «حماس» ولا سكان غزة، بل إنها باتت تضر بمصالح إسرائيل، وتشكل عبئاً على سياساتها في غزة. سياسة التجويع باتت تشكل الآن عامل ضغط دفع إلى تدخل عدد من الدول لإدخال مساعدات وأغذية إلى غزة، منها عبر الإنزال الجوي، والأخبار حول تحضيرات بدأت بها الجبهة الداخلية لتجهيز أماكن إقامة بديلة في شمال إسرائيل في حال توسعت الحرب هناك. بالإضافة إلى تهديد غالانت في 5 مارس أن «تصرفات حزب الله تقربنا من حرب واسعة في الشمال».

إسرائيل تقوم بكل الخطوات والتحضيرات التي تشي أنها متجهة نحو توسيع الجبهة في الشمال، وربما وصولاً إلى حرب شاملة مع «حزب الله». لكنها تتحدث في الوقت ذاته عن مخاطر فتح حرب كهذه وأثمانها التي لم تعهدها في السابق. المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس» يوسي ملمان نشر مقالة موسعة في 20 فبراير/شباط الماضي، يحذر فيها من أن حرباً مع «حزب الله» يمكن أن تتطور إلى حالة تدمير متبادل، بسبب التغيرات في قدرات «حزب الله» العسكرية والصاروخية. ملمان استعمل مصطلح «قدرة التدمير المتبادل» المأخوذة من عهد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لتوصيف الحالة الراهنة بين إسرائيل و«حزب الله».

هذا مشهد جديد في الحالة الاستراتيجية ومنها ما طرحه أخيراً الرئيس الأميركي جو بايدن حول بناء ميناء عائم على شاطئ غزة لنقل المساعدات الإنسانية. كما تغذي جرائم إسرائيل التظاهرات في العواصم الأوروبية وتؤدي إلى زيادة الضغط السياسي الداخلي على إدارة بايدن، كما توسع الشرخ بين الإدارة الأميركية ونتنياهو.

كل هذه المبادرات، على الرغم من أنها غير كافية ولا تسد احتياجات قطاع غزة، توضح أن سياسات إسرائيل وأدوات الضغط على غزة، لم تنجح في التوصل إلى إطلاق سراح أسرى ومخطوفين، بخلاف ادعاء الجيش ووزير الأمن غالانت بأن العملية العسكرية البزية ستشكل بالضرورة ضغطاً على حركة «حماس» لإطلاق سراح الأسرى والمخطوفين. عدم الحسم العسكري في الحرب على غزة، وتراجع الردع والحسم أمام «حزب الله»، وتعثر المفاوضات لإطلاق سراح الأسرى والمخطوفين، وعناد نتنياهو للاستمرار في الحرب بحثاً عن إنجاز استراتيجي يرمّم مكانة الجيش الإسرائيلي ويساهم في تحسين مكانة نتنياهو السياسية، تدفع معاً نحو توسيع الأزمة بين نتنياهو والرئيس الأميركي جو بايدن، وإلى زيادة العزلة الدبلوماسية الإسرائيلية عالمياً، بل إن بايدن بات ينتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي علناً. هذا بالإضافة إلى زيادة التصدعات السياسية وتآكل الوحدة داخل المجتمع الإسرائيلي.

عملية «طوفان الأقصى» أدخلت إسرائيل في ضائقة استراتيجية بصيغة تآكل قدرتها على الردع والحسم، وتراجعت عظمتها - سلطتها في المنطقة، ومكانتها الاقتصادية، وضربت ثقة المجتمع بالمؤسسة العسكرية والسياسية. رد إسرائيل وإدارتها للحرب على غزة، وصور القتل والدمار والتجويع، وتصرف نتنياهو، تضيف أبعاداً للضائقة الاستراتيجية، بدل أن تكون الحل كما ادعت المؤسسة العسكرية ووزير الأمن ورئيس الوزراء مع بداية الحرب على غزة.

الحدث

تتكشف يوماً بعد يوم مخططات الاحتلال المرتبطة بالمسجد الأقصى في القدس المحتلة وفي الضفة الغربية، وسط استغلال إسرائيل حرب غزة وشهر رمضان بهدف فرض وقائع جديدة على الفلسطينيين هناك، وسط استنفار عسكري كبير وقمع غير مسبوق في محيط الأقصى

فلسطينيات يؤدين صلاة التراويح في الأقصى أول من أمس (مصطفى الخروف/الأناضول)

أسلاك تحاصر الأقصى

الاحتلال يستغل رمضان لزيادة القمع

لا أمن بالحرب

حذّر المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، أمس الاثنين، من فرض قيود على دخول المصليات إلى المسجد الأقصى في رمضان، وقال إن على سلطات الاحتلال «وقف حربها الشاملة على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية بمقدساتها، والتي لن تحقق الأمن والاستقرار لأحد».

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

مع دخول شهر رمضان، أمس الاثنين، من دون هدنة، تكشفت أمس، أيضاً، خطط الاحتلال المرتبطة بالمسجد الأقصى في القدس المحتلة، التي تستغل العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الماضي لفرض وقائع جديدة على الفلسطينيين فيه، تتخذ إطاراً تصعيدياً منذ أكثر من خمسة أشهر، رغم ما يحاول الاحتلال تمييعه بالحديث عن فوارق في رؤية كل من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزراء حكومته المتطرفين للإجراءات القمعية المتخذة في الأقصى. ويأتي ذلك وسط استنفار إسرائيلي في الضفة مع بداية شهر رمضان، الذي شهد أول يوم فيه حملة اعتقالات واسعة فيها.

ووضعت قوات الاحتلال، أمس، بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية «وفا»، أسلاكاً شائكة على السور المحاذي للمسجد الأقصى، في منطقة باب الأسباط. ونقلت الوكالة، عن بيان لمحافظة القدس، إشارته إلى أنه «في سابقة خطيرة وللمرة الأولى منذ عام 1967، قام جيش الاحتلال بوضع أسلاك شائكة على السور المحاذي للمسجد في منطقة باب الأسباط». كما نقلت عن مسؤول حركة «فتح» في البلدة القديمة بالقدس ناصر قوس قوله إن «الاحتلال يهدف من هذه الخطوة إلى منع دخول المصلين إلى المسجد الأقصى للصلاة».

وتفرض قوات الاحتلال حصاراً مشدداً على المسجد الأقصى منذ بدء عدوانها على غزة، وتقيّد بشدة الدخول إليه. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت دخول الشباب إلى الأقصى، مساء أول من أمس، لأداء صلاة التراويح في الليلة الأولى من رمضان، واعتدت على أعداد كبيرة منهم بالضرب، وسمحت فقط بدخول النساء ومن هم فوق سن الـ40 من أهالي القدس المحتلة وفلسطينيي الداخل للصلاة في المسجد.

وكان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو قد خصّ نفسه، بحسب الإعلام الإسرائيلي أول من أمس، بمسؤولية اتخاذ قرار اقتحام الأقصى من عدمه في رمضان، بعدما رفض قبل أيام توصية من وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بعدم السماح لسكان الضفة الغربية المحتلة بدخول الأقصى على الإطلاق في رمضان، مع السماح لفلسطينيي الداخل بالدخول من سن الـ70 فما فوق.

وبالتزامن مع الإجراءات القمعية أمس، هدّد وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، في فيديو قصير نشر على منصة «تليغرام»، الفلسطينيين بأن عليهم «ألا يجربونا»، مدعياً بأن سلطات الاحتلال ستحترم حرية الصلاة في رمضان، لكنها «جاهزة» لأي أحد «يريد أن يختبرنا». وقال غالانت: «نعلم أن شهر رمضان قد يكون شهر جهاد، ونحن نقول للجميع لا تختبرونا، نحن جاهزون، لا ترتكبوا أخطاء».

كما لم تتوقف اقتحامات المستوطنين الأقصى أمس، مع بداية رمضان، إذ اقتحم المئات منهم باحات المسجد بحماية شرطة الاحتلال، حيث نفذوا جولات استفزازية فيها وأدوا طقوساً تلمودية.

وفي حديث له لوكالة «الأناضول» التركية، حذّر خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، أمس، من «مفاجآت» إسرائيلية خلال شهر رمضان، مؤكداً أن أجواء العبادة في الأقصى يجب أن تكون «من دون تنغيص وعرقلة وتوتر»، وداعياً إلى «شد الرحال إلى المسجد». وقال صبري: «تضاربت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين في موضوع السماح أو عدم السماح للمسلمين بالصلاة في المسجد وتقييد الأعمار، فكأن الأقصى ملك لهم، وهذا الأمر مستغرب». ولاحظ أن «العالم، بشكل علم، سلط الأضواء على الأقصى بمناسبة قدوم شهر رمضان، وكان سلطات الاحتلال تريد أن تعطي تبريراً للتضييق على المصلين في رمضان، امتداداً للأشهر التي مضت منذ قيام الحرب على غزة». وأضاف: «هناك مؤشر على أن الاحتلال سيقيّد الأعمار، لا توجد دولة في العالم تقيّد الأعمار في أماكن العبادة إلا سلطات الاحتلال، لأنها طامعة بالأقصى وتسعى بكل الطرق لفرض السيادة عليه».

إلى ذلك، شددت سلطات الاحتلال، خلال اليومين الماضيين، إجراءاتها العسكرية في الضفة والقدس، ونشرت 23 كتيبة في أنحائهما بالتزامن مع حلول رمضان. وقالت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، في بيان، أمس، إن إسرائيل «تحول الضفة الغربية بما فيها القدس إلى ثكنة عسكرية، للتنكيل بشعبنا، ولتضليل العالم بأنها مُستهدفة». وأضاف الوزارة أن «دولة الاحتلال تتعمد نشر ما يزيد على 23 كتيبة في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وكأنها تُعيد احتلالها بالقوة من جديد، إضافة إلى آلاف الكتائب والفرق الشرطية التي تجتاح مدينة القدس بحجة حلول شهر رمضان، كذلك نشر ما يزيد على 750 حاجزاً عسكرياً في طول الضفة وعرضها، وإغلاق الحواجز والبوابات الحديدية المنصوبة على مداخل القرى والبلدات والمدن». وأضافت أن «هذه الممارسات التصعيدية تشعل توترات جديدة على ساحة الصراع»، مؤكدة أن حواجز الاحتلال العسكرية وبواباته الحديدية «ليست لها أي وظيفة أمنية، بل تستخدمها لفرض مزيد من العقوبات الجماعية على المواطنين الفلسطينيين والتنكيل بهم وإذلالهم» وإلى جانب ذلك، نفذت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في الضفة، طاولت 25 فلسطينياً، بين مساء الأحد وصباح أمس، بينهم أسرى سابقون، بحسب هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، ما رفع حصيلة الاعتقالات بعد 7 أكتوبر إلى نحو 7530، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن أفراج عنهم لاحقاً. وبحسب مصادر محلية، فإن مواجهات واشتباكات مسلحة اندلعت بين المسلحين الفلسطينيين وقوات الاحتلال خلال اقتحامها مدينة قلقيلية، ولم تقتصر اعتداءات الاحتلال على الاعتقال والاقتحامات، إذ تواصلت ممارساتها اليومية من تجريف وانتهاكات للممتلكات. وفي هذا السياق، جرفت سلطات الاحتلال، أمس، أرضاً في قرية حوسان غرب بيت لحم، واقتلعت عشرات أشجار الزيتون والكرمة. وأوضح مدير مجلس قروي حوسان رامي حمامرة، لـ«وفا»، أن قوات الاحتلال جرفت أرضاً تبلغ مساحتها 4 دونمات في المنطقة الواقعة بين حوسان ونحالين، واقتلعت 51 شجرة زيتون، و15 شجرة كرمة، لافتاً إلى أن عملية التجريف تهدف إلى توسيع الطريق الاستيطاني رقم 60، الذي يمتد من المدخل الرئيس الغربي لقرى الريف الغربي وصولاً إلى حوسان. كما قمعت قوات الاحتلال، أمس، وقفة احتجاجية لمواطنين ضد تجريف أراضٍ في حوسان.

> وضع الاحتلال أسلاكاً شائكة على السور المحاذي للأقصى
>
> نشرت قوات الاحتلال 23 كتيبة في أنحاء الضفة والقدس

رصد

لا تطمينات للبنان

حزب الله: وقف النار يبدأ في غزة

بيروت ـ **رينا الجمّال**

استمر التصعيد على الجبهة اللبنانية بين «حزب الله» والاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، في استكمال للتدهور المتزايد في الأيام الأخيرة، والذي تمدد من الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وصولاً إلى المثلث الحدودي بين لبنان وفلسطين المحتلة وسورية، مع استهداف الحزب مواقع إسرائيلية في الجولان المحتل. وأثارت تطورات الأيام الماضية المخاوف من تزايد احتمالات نشوب حرب واسعة بين الحزب وإسرائيل.

أمس الاثنين، قال رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي «نتابع الاتصالات مع جميع المعنيين محلياً ودولياً لإبعاد الحرب عن لبنان على الرغم من كل ما أصيب به وطننا حتى الآن، ولا سيما لجهة عدد الشهداء الذين نتوجه بالتحية لأرواحهم»، مبدياً أمله في عدم تطور الأمور «أكثر من ذلك». وجاء كلام ميقاتي خلال لقائه مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان. وقال مصدر مقرّب من ميقاتي لـ«العربي الجديد»، إن «مضمون الاتصالات ولا سيما الخارجية منها، يؤكد ضرورة عدم توسّع رقعة الحرب في لبنان وينبّه من تداعياتها المحلية وعلى المنطقة، ويشدد على أهمية الوصول إلى حل دبلوماسي سياسي للتهدئة ووقف إطلاق النار». وأشار المصدر إلى أن «الخارج ينظر بقلق إلى التطورات العسكرية على الحدود اللبنانية ويبذل جهوداً لمنع توسع الحرب لكنه لا يحمل ضمانات بذلك، خصوصاً من الجانب الإسرائيلي». لافتاً إلى أن «الأنظار الآن تبقى على غزة ومصير المفاوضات للوصول إلى هدنة لتبدأ بالتالي المحادثات لبنانياً للتهدئة». كذلك، لفت المصدر إلى أن «مقترحات الوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين قيد الدرس وتناقش على مستوى كبار المسؤولين، ولكنها مرتبطة بالتطورات في غزة، كذلك عودته إلى بيروت تتصل بدورها بنتيجة مفاوضات الهدنة». وكان هوكشتاين قد زار بيروت وتل أبيب، في 4 و5 مارس/آذار الحالي على التوالي، في محاولة لإرساء تهدئة في الجنوب اللبناني.

وجاء كلام ميقاتي بعد يوم من قول رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، لموقع «بوليتيكو»، إنه «سنفعل كل ما في وسعنا لإعادة الأمن وإعادتهم (سكان المستوطنات الشمالية على الحدود مع لبنان) إلى ديارهم». وشدّد على أنه «إذا كان علينا أن نفعل ذلك بالوسائل العسكرية، فسنفعل ذلك. وإذا كانت هناك طريقة دبلوماسية لتحقيق ذلك، فلا بأس. لكن في النهاية، سنفعل ذلك». وعلّل نتنياهو نزوح سكان مستوطنات الشمال بـ«الخشية من أن يرتكب حزب الله المجازر».

من جهته، اعتبر رئيس حزب «يسرائيل بيتينو» أفيغدور ليبرمان، خلال اجتماع كتلة حزبه في الكنيست، أمس الاثنين، أنه «من دون توغل بري إلى لبنان لن نتمكن من ضمان سلامة سكان الشمال». واعتبر أن «ما يحدث في الشمال وصمة عار».

ميدانياً، استهدفت الطائرات الإسرائيلية منزلاً في بلدة الجبين، حيث أعلن جيش الاحتلال أنه «قصف موقعاً عسكرياً لحزب الله فيها». وقصف الاحتلال مدفعياً تلة حمامص وأطراف عيتا الشعب.

وألقى الاحتلال مناشير من مسيّرة فوق منطقة الوزاني جاء فيها: «يا ابن الجنوب

> استهدف حزب الله أمس مواقع إسرائيلية في الجولان المحتل
>
> ليبرمان يدعو للتوغل البري في لبنان لإعادة مستوطني الشمال

تهدّد منازل في خربة سلم الأحد، بعد غارة إسرائيلية مساء السبت (محمود زيات/فرانس برس)

مع تواصل المواجهات بين «حزب الله» والاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، جدّد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، تمسكه بالخيار العسكري ضد الحزب، مهدداً بتوسيع نطاق القتال

حزب الله يخاطر في حياتكم وحياة عائلاتكم وبيوتكم، وعم بدخل عناصره ومخازن السلاح لمناطق سكنكم. من ساحة بيتك عحساب عيلتك والله حرام». ووضعت أوساط «حزب الله» الإعلامية هذه الخطوة في إطار «الحرب النفسية» التي يشنها العدو على سكان القرى الحدودية في الجنوب اللبناني «من خلال التحريض على المقاومة وتظهير نفسه حريصاً على مصالح الناس»، داعية إلى التجاهل كنوع من الردّ.

وذكرت «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية أن مسيرة إسرائيلية سقطت في خراج بلدة حلتا، جراء عطل فني. وحلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي في أجواء مناطق لبنانية عدة. وأفادت «الوكالة الوطنية» بأن «الجيش اللبناني فجّر جسماً مشبوهاً في خراج بلدة برج الملوك وليس هناك من غارة أو قصف»، على المنطقة.

من جهته، استهدف «حزب الله» بـ«4 مسيّرات انقضاضية مقرّ الدفاع الجوي والصاروخي في ثكنة كيلع»، في الجولان السوري المحتل بحسب ما أعلن في بيان. ودوّت صفارات الإنذار في عدة بلدات في الجولان، بينها مجدل شمس ومسعدة وعين قينيا وبقعاثا، وذلك إثر الاشتباه بتسلل طائرة مسيّرة. وأفاد الجيش الإسرائيلي بأن «هدفين جويّين مشبوهين تسللا إلى شمال الجولان وسقطا في مناطق مفتوحة». كما استهدف «حزب الله» موقع جل العلام، وتجمّعا لجنود إسرائيليين في تلة الطيحات، وانتشاراً لجنود إسرائيليين في محيط موقع الراهب. ونعى عنصراً من صفوفه.

ودوت صفارات الإنذار مراراً في الجليل الفلسطيني المحتل، أمس الاثنين، مع انفجار صواريخ اعتراضية في أجواء القطاع الغربي، جنوبي لبنان، رداً على إطلاق رشقة صاروخية من لبنان باتجاه مستوطنة «معالوت ترشيحا» في الجليل.

وليل الأحد ـ الاثنين، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على الحارة القديمة قرب ساحة بلدة الطيبة. كما حلّقت طائرات الاستطلاع الإسرائيلية فوق منطقة صور والساحل البحري ليلاً، وسط إطلاق القنابل المضيئة. بدورها، نعت «الجماعة الإسلامية» في لبنان - قوات الفجر»، مساء أول من أمس الأحد، ثلاثة من قادتها. وذكرت في بيان أن «الشهداء ارتقوا خلال تاديتهم واجبهم الجهادي في جنوب لبنان - العرقوب، في مواجهة جيش الاحتلال الصهيوني»، أول من أمس الأحد.

وشهدت الحدود اللبنانية جنوباً مع فلسطين المحتلة، أول من أمس الأحد، تصعيداً متبادلاً بين جيش الاحتلال و«حزب الله» الذي بلغ عدد عملياته العسكرية 12، أبرزها استهداف قاعدة ميرون الإسرائيلية في جبل الجرمق بعشرات صواريخ من نوع «كاتيوشا». وكانت هجمات الحزب رداً على الغارة الإسرائيلية على خربة سلم، السبت الماضي، التي أودت بحياة 5 أشخاص، بينهم 3 من «حزب الله»، وجرح 9 أشخاص. وشيّع «حزب الله» في بليدا، شهداءه الثلاثة، أمس الاثنين. وقال عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» (كتلة حزب الله النيابية)، النائب حسين جشي، إن «العدو الإسرائيلي يستجدي وقفاً لإطلاق النار عبر الوسيط الأميركي المخادع، وبالتالي فإننا نقول لهم، إن وقف إطلاق النار كل لا يتجزأ، يبدأ بغزة أولاً وليس من لبنان».

شرق غرب

توقيف 3 فلسطينيين في إيطاليا

أعلنت الشرطة الإيطالية، أمس الاثنين، اعتقال ثلاثة فلسطينيين في منطقة لاكويلا، في وسط إيطاليا، زاعمة في بيان «أنهم كانوا يخططون لشن هجمات في دولة»، لكنها لم تحددها. وأضاف البيان أن الموقوفين «شكلوا خلية مرتبطة بكتائب شهداء الأقصى»، الجناح العسكري لحركة «فتح». ووجّهت الشرطة اتهامات إلى الفلسطينيين بـ«التآمر الجنائي لأغراض إرهابية أو تقويض النظام الديمقراطي»، وهي تهم تصل عقوبتها إلى السجن 15 عاماً. وتنظر محكمة الاستئناف في لاكويلا في طلب تسليم يتعلق بأحد الرجال الثلاثة وتقدمت به إسرائيل.

(رويترز، فرانس برس)

تحالف «رفض أبيك» يبدأ حملة تبرعات

أعلنت أكثر من 20 مجموعة منضوية في تحالف «رفض أبيك»، أمس الاثنين، نيتها جمع 100 مليون دولار لإنفاقها في حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. ويضمّ التحالف منظمات سلام يهودية وجماعات عربية أميركية وإسلامية رافضة لـ«لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية» (أيباك)، خصوصاً لدعمها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ويريد التحالف التصدي للحملة التي تقودها «أيباك» لمحاولة هزيمة الأعضاء الديمقراطيين في «سكواد»، وهو الاسم غير الرسمي الذي يُطلق على 8 أعضاء في الكونغرس عن الحزب الديمقراطي.

(أسوشييتد برس، العربي الجديد)

اليونان تنشئ قبة حديدية بالتعاون مع أرمينيا

كشف وزير الدفاع اليوناني نيكوس ديندياس (الصورة)، أمس الاثنين، عن بدء بلاده بإنشاء قبة حديدية ضد المسيّرات بالتعاون مع أرمينيا. وأضاف، في حديث لمجلة «نافتمبوريكي» اليونانية، أن الأعمال بدأت في البلاد من أجل إنشاء القبة. وجاء حديث ديندياس بالتزامن مع لقاء جمع نائبي وزيري الخارجية التركي بوراك أقجة واليوناني نار الكساندرا بابادوبولو، في أنقرة أمس.

(العربي الجديد)

مودي يعلن نجاح الهند بتجربة صاروخ محلي

أعلن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، أمس الاثنين، أن بلاده أجرت بنجاح أول رحلة تجريبية لصاروخ مطور محلياً يمكنه حمل رؤوس حربية متعددة. وذكر مودي، في منشور على موقع «إكس» (تويتر سابقاً)، أن الصاروخ مزود بعدة مركبات عائدة يمكنها الاستهداف بشكل مستقل.

حكومة جديدة في البرتغال خلال 10 أيام

أعلن الرئيس البرتغالي مارسيلو ريبيلو دي سوزا (الصورة)، أمس الاثنين، أنه سيتشاور مع الأحزاب الفائزة في الانتخابات العامة التي أُجريت أول من أمس الأحد. وأضاف في بيان أنه «بمجرد معرفة نتائج الدوائر الانتخابية للجاليات في الخارج، سيكلّف رئيس الجمهورية رئيس الوزراء الجديد تشكيل الحكومة بين 12 مارس/آذار الحالي و20 منه».

(رويترز)

تقرير

مخاوف مصرية من تأثير ممر قبرص البحري

يدرس مسؤولون مصريون تأثير ممر قبرص البحري على الصعيد الجيوسياسي وانعكاسه على الحدود المصرية مع قطاع غزة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قال مصدر مصري لـ«العربي الجديد»، إن المسؤولين عن إدارة الملف الفلسطيني في القاهرة «يبعكفون حالياً على دراسة كل السيناريوهات المحتملة الخاصة بمستقبل قطاع غزة، مع دخول الحرب الإسرائيلية على القطاع شهرها السادس، وذلك بما فيها خطة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، لإنشاء رصيف بحري على ساحل غزة لاستقبال السفن من ممر قبرص البحري». في المقابل، برز ما نقله موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أول من أمس الأحد، نقلاً عن مصدر سياسي رفيع لم يسمّه، أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، هو صاحب فكرة إقامة الرصيف البحري المؤقت في قطاع غزة الذي أعلن عنه بايدن في خطاب حال الاتحاد، الخميس الماضي. وأوضح المصدر المصري، أن «هناك مخاوف مصرية، من تأثير إنشاء مثل هذا الرصيف، المرشح أن يتحول إلى ميناء بحري أكبر، على الوضع الجيوسياسي في المنطقة، بما يهدد الوضع الحالي القائم خصوصاً بما يتعلق بالمعابر الحدودية بين مصر والأراضي الفلسطينية، وخطورة أن يتحول هذا الميناء إلى محطة لإخراج سكان غزة من القطاع، بما يهدد مستقبل القضية الفلسطينية برمته». ولفت المصدر إلى أن «الإدارة المصرية، رغم تحفظها على الخطة الأميركية، إلا أنه لا يمكن أن تعارضها بشكل علني وصريح، نظراً إلى مستويات التنسيق العالية بينها وبين الإدارة الأميركية وشركائها في الاتحاد الأوروبي، الذين ساهموا مساهمة كبيرة وحاسمة في إنقاذ مصر من عثرتها الاقتصادية التي كادت أن تتحول إلى كارثة».

وكان وزير الخارجية المصري سامح شكري، قد استهل إحاطة من نظيره الأميركي، أنتوني بلينكن، بشأن القرار الأميركي الخاص بإيصال المساعدات الإنسانية إلى القطاع عن طريق ممر قبرص البحري. وقال بيان للخارجية المصرية إن الوزير الأميركي، أوضح أنه «يعد جهداً لممر رفح البري الذي يظل المنفذ الأساسي للمساعدات».

في السياق، قال أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عصام عبد الشافي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «مشروع الإدارة الأميركية، ليس مسلكاً إغاثياً فقط لأن الإغاثة مظلة يتم من خلالها هذا التحرك، فإذا كنا نتحدث عن مسالك إغاثية، لدينا 3 معابر برية مباشرة بين مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة، أهمها معبر رفح الذي تتكدس فيه الآف الأطنان من المساعدات الإنسانية ولا يفصل بينه وبين غزة إلا أمتار قليلة فقط، لا 430 كيلومتراً كما هو الحال في قطاع غزة».

وأضاف عبد الشافي أن «هناك أهدافاً أخرى حتى لو لم يتم الإعلان عنها، وربما يكون من بينها مخططات التهجير، لأنه في النهاية ستكون هناك طرق للنقل ما بين الجانبين، وهو ما يمكن أن يدفع الولايات المتحدة وشركاءها في هذا المشروع إلى نقل عدد من الراغبين في الخروج، بما يمهد الأرض لأية عملية برية في مدينة رفح». بدوره، اعتبر الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عمار فايد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «من المؤكد أن الهدف من إنشاء ممر قبرص البحري، ليس الإغاثة، لأن من يريد الإغاثة، لماذا يتجاهل المعابر البرية الموجودة بالفعل». وأضاف أنه «لا أعرف تحديداً سبب التمسك بهذا الأمر، لكن من المحتمل جداً أن هدف ذلك هو خلق آليات جديدة لإدخال المساعدات، ولاحقاً إعادة الإعمار، لا ترتبط بحماس أو السلطة الفلسطينية». ولم يستبعد فايد أن يكون ممر قبرص البحري مرتبطاً بـ«شكوك إسرائيل حول الحدود المصرية الفلسطينية وقدرة مصر على التحكم فيها، والأخطر أن هذا ربما يكون مرتبطاً بفتح مسارات للهجرة من القطاع لا تستطيع مصر التحكم فيها». وبرأي فايد، فإن «الميناء سيكون مفتوحاً للجهة المقابلة، أي الهجرة للخارج، تحت أي عنوان إنساني مثل العلاج والدراسة والعمل، وسيوفر طريقاً مباشراً لأوروبا، ولكن هذا طبعاً بافتراض أن مخطط التهجير سيقبله أوروبا، وهو غير مؤكد، ولكن المؤكد أن حكومة الحرب الإسرائيلية لم تتخل عنه بعد».

> عبد الشافي: ربما يكون من أهداف الممر مخططات التهجير

من جهته، قال أستاذ القانون الدولي العام، أيمن سلامة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «إسرائيل دأبت على عرقلة سير المساعدات الإنسانية التي تصل للقطاع عبر معبر رفح، ووصل الأمر إلى قصف الممرات والطرق من الجهة الفلسطينية لمعبر رفح، وذلك لحرمان الفلسطينيين من هذه المساعدات، لذلك يُعدّ الاتفاق على ممر قبرص البحري وتشغيله، تحدياً دبلوماسياً معقداً، لأن إسرائيل قد تعمد إلى عرقلة المساعدات الإنسانية لقطاع غزة عن طريق البحر، كما دأبت على ذلك من خلال البر».

مرفأ لارنكا القبرصي، الأحد (بينيروس كارادجياس/أسوشييتد برس)

متابعة

انفجار في البحر الأحمر وقصفٌ على الحديدة اليمنية

تواصلت هجمات جماعة الحوثيين اليمنية في البحر الأحمر، مع بدء شهر رمضان، وكذلك الضربات الأميركية البريطانية على مناطق سيطرتهم

مع بدء شهر رمضان، أمس الاثنين، تواصلت الهجمات الحوثية في البحر الأحمر، على السفن التجارية والعسكرية المرتبطة بإسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة، بحسب الإعلانات الحوثية، وكذلك القصف الأميركي البريطاني لمواقع يقول البلدان إنها تابعة لجماعة الحوثيين في اليمن، وتركزت أمس على محافظة الحديدة الساحلية.

وأعلنت هيئة عمليات التجارة البحرية والأميركي، واستهدفت منطقة العرج في مديرية بأجل في الحديدة. وكانت الغارات الأميركية البريطانية قد شملت أيضاً في أوقات سابقة في الحديدة، مواقع في الجبانة غربي المدينة، ومعسكرات ومواقع الشرطة والكلية البحرية في منطقة راس كثيب ومطار الحديدة وأجزاء متفرقة من مديريتي الدريهمي والتحيتا، جنوب المحافظة. وجاءت هذه الأحداث، أمس، بعدما أصاب صاروخ حوثي سفينة تجارية في خليج عدن الأسبوع الماضي، ما أسفر عن مقتل 3 من أفراد طاقمها وإجبار الناجين على ترك السفينة، وهو كان أول حادث قاتل في إطار حملة الهجمات التي يشنّها الحوثيون في البحر الأحمر منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، والتي يقولون إنها ستستمر لدعم قطاع غزة ورفع الحصار عن سكانه. وكان الحوثيون قد بدأوا هجماتهم باستهداف السفن التي يقولون إنها إسرائيلية أو متوجهة إلى شواطئ فلسطين المحتلة، وبعد تعرض مناطق سيطرة الحوثيين في اليمن لغارات أميركية وبريطانية، وسعت جماعة الحوثيين نطاق أهدافها، وباتت تستهدف السفن العسكرية والتجارية المملوكة للولايات المتحدة وبريطانيا. وشملت الهجمات الحوثية الأخيرة هجوماً في فبراير/شباط الماضي على سفينة الشحن «روبيمار» التي كانت ترفع عمل بليز وتحمل أسمدة، والتي غرقت لاحقاً. وأعلن الجيش الأميركي السبت الماضي، أنه أسقط 28 طائرة مسيرة على الأقل في البحر الأحمر في يوم واحد، السبت، فيما أعلن الحوثيون في اليوم ذاته تنفيذ عمليتين عسكريتين على سفينة ومدمرات أميركية في البحر الأحمر وخليج عدن، بصواريخ بحرية و37 طائرة مسيرة. كما أعلنت القيادة المركزية الأميركية الوسطى تدمير صاروخ أرض جو، يوم الجمعة الماضي، قالت إن الحوثيين كانوا يستعدون لإطلاقه، وذلك بعدما مثل «تهديداً وشيكاً لطائرة أميركية».

> تواصلت هجمات جماعة الحوثيين اليمنية في البحر الأحمر، مع بدء شهر رمضان، وكذلك الضربات الأميركية البريطانية على مناطق سيطرتهم

وكان زعيم جماعة الحوثيين في اليمن، عبد الملك الحوثي، قد دعا أول من أمس الأحد، إلى «مواصلة التفير والاستمرار في الخروج الأسبوعي لنصرة غزة»، وذلك في المناطق اليمنية التي يسيطر عليها الحوثيون. وقال الحوثي، إن «من توفيق الله دخولنا الشهر المبارك ونحن في حالة جهاد نصرة للشعب الفلسطيني بالصواريخ والطائرات المسيّرة والمال والتحرك الشعبي الواسع»، مضيفاً أنه إذا «استجدّت في شهر رمضان مستجدّات معينة فسنواكبها»، مؤكداً أن عمليات الجماعة «ستستمر وستستمر أنشطتنا في معظمها وهناك أنشطة أساسية وضرورية ينبغي أن تستمر»، بحسب قوله. وكان الحوثي قد لوّح أواخر شهر فبراير/شباط الماضي بـ«مفاجآت لا يتوقعها الأعداء» مرتبطة بالأعمال العسكرية لجماعته في البحر الأحمر.

(العربي الجديد، الأناضول، رويترز، أسوشييتد برس)

> وقع الانفجار على بعد 71 ميلاً بحرياً جنوبي ميناء الصليف

دخلت تشاد مرحلة مضطربة قبل أقل من شهرين من الانتخابات الرئاسية، إثر مقتل المعارض البارز ياية ديلو، الذي كان الأكثر قدرة على مواجهة محمد إدريس ديبي في رئاسيات 6 مايو المقبل، ليعود الشكّ في مصير العملية السياسية ومستقبلها

استقرار هش في تشاد

أزمات سياسية وأمنية تسبق الانتخابات الرئاسية

نواكشوط ـ **سكينة الطيب**

قبل أقل من شهرين من تنظيم أول انتخابات رئاسية تُنهي الفترة الانتقالية في تشاد، في 6 مايو/ أيار المقبل، عاد الشكّ في مصير العملية السياسية ومستقبلها في البلد المحاصر بالأزمات الاقتصادية وبدول تعاني حروباً ونزاعات، ليبقَ يقينٌ تشاديون في استقرار بلادهم وحرص مختلف الأطراف على استكمال مراحل الفترة الانتقالية وإنهائها بتنظيم انتخابات يشارك فيها الجميع.

وكانت تشاد قد اجتازت مرحلة صعبة وحساسة من تاريخها الحديث إثر مقتل رئيسها السابق إدريس ديبي في 20 إبريل/ نيسان 2021، في هجوم نفّذه متمردون مسلحون، شمالي البلاد. ونصب الجيش، بالتوافق مع السياسيين، نجل الرئيس المُقتال محمد إدريس ديبي رئيساً للفترة الانتقالية في 20 إبريل 2021، قبل أن تمددها رئيساً انتقالياً في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2022. مع العلم أنه كان من المقرر أن تنتهي الفترة الانتقالية خلال 18 شهراً، بعد إبريل 2021، غير أنها مُدّدت ثلاث سنوات، حتى مايو المقبل، غير أن ديبي الابن، المدعوم من الجيش، نظّمَ حواراً وطنياً بين 20 أغسطس/ آب 2022 و8 أكتوبر/ تشرين الأول من العام عينه، قاطعه طيف واسع من المعارضة والمجتمع المدني، رغم مشاركة بعض أطرافها. وشملت خريطة طريق المرحلة الانتقالية التي تم التوافق عليها بين المجتمع بوما توسيع تشكيلة المجلس التشريعي (يضمّ 188 عضواً)، وتخصيص 45 مقعداً فيه للحركات المسلحة التي وقعت «اتفاقية الدوحة للسلام في تشاد» في أغسطس 2022، مع إبقاء ديبي الابن رئيساً لعامين. وكانت «اتفاقية الدوحة للسلام في تشاد»، التي وقع عليها المجلس العسكري الانتقالي وأطراف من المعارضة، قد مهّدت لبدء انعقاد حوار وطني شامل، بهدف تحقيق مصالحة وطنية بين الفصائل المعارضة والحكومة.

رفضت غالبية أحزاب المعارضة مخرجات الحوار ودعت إلى مقاطعة الاستفتاء على الدستور الذي أُجري في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وأجيز الدستور بتأييد 86 في المائة من الناخبين، في حين رفضه 14 في المائة. وبلغت نسبة المشاركة 63,75 في المائة. وواصلت حكومة ديبي تنفيذ خريطة الطريق وفق ما يناسبها، وكلّفت لجنة بصياغة دستور جديد من دون العودة إلى الفاعلين السياسيين من قادة أحزاب ونقابات وحركات، عكس ما تم اتّفق عليه في الحوار الوطني.

وعارض الجزء الأكبر من المعارضة ومنظمات للمجتمع المدني، من بينها ائتلاف «واكيت تاما» وحركة «فاكت» المتمردة المتهمة باغتيال إدريس ديبي، تمديد الفترة الانتقالية، واعتبرت أن الهدف منه هو الاستيلاء على الحكم و«توريث الحكم» لعائلة ديبي، كما عبّر الاتحاد الأوروبي عن قلقه من تمديد الفترة الانتقالية وفتح المجال أمام إمكانية ترشح ديبي الابن للرئاسة.

وخرجت تظاهرات حاشدة في العاصمة نجامينا في 20 أكتوبر 2022، وهو اليوم الذي صادف انتهاء المرحلة الانتقالية بعد مرور 18 شهراً عليها، قبل أن تمددها مخرجات الحوار الوطني، فاندلعت يومها اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين ورجال الشرطة أسفرت من مقتل أكثر من 100 شخص واعتقال نحو ألف متظاهر قبل العفو عنهم لاحقاً، لكن العشرات منهم تعرّضوا للتعذيب أو فُقدوا، وفقاً لمنظمات غير حكومية. وُوصفت أحداث 20 أكتوبر 2022 بـ«الخميس الأسود»، ومُنعت منذ ذلك الحين التظاهرات المناهضة للسلطة وفرَ العديد من زعماء المعارضة من تشاد بعد مطاردتهم.

وكان الاتحاد الأوروبي، بتشجيع من فرنسا، من الداعمين لتولي ديبي الابن الحكم بعد مقتل والده. وهو ما اعتبره كثيرون تناقضاً في موقف الاتحاد الأوروبي الذي هاجم الانقلابات العسكرية التي تزامنت مع تولي ديبي الابن الحكم، وعاقب العسكريين الانقلابيين في مالي وبوركينا فاسو وغينيا، بينما ساند الخلافة غير الدستورية لمحمد ديبي في تشاد. وعلى الرغم من الدعم الأوروبي والفرنسي لديبي الابن، غير أن تمديد الفترة الخلافية شكّل خلافاً بين تشاد وألمانيا، ما دفع نجامينا إلى طرد السفير الألماني غيوردون كريكه، في إبريل 2023، بداعي «تدخّله المفرط في شؤون إدارة البلد... وتصريحاته التي تنزع إلى تقسيم التشاديين». ولم تواجه تشاد انتقادات قوية من «المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا» (إيكواس)، ولم تُفرض عليها عقوبات اقتصادية كما حدث في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، التي حصلت فيها انقلابات عسكرية. الخلافات في صلب العائلة الحاكمة لاحقاً، ارتفع منسوب التوتر في صلب العائلة الحاكمة، مع مقتل المعارض ياية ديلو (ابن عمة ديبي الابن)، في 28 فبراير/ شباط الماضي، على يد الشرطة، وهو ما أثار المخاوف من توتر الأوضاع في البلاد. وكانت ظهرت هو الاستياء على الحكم و«توريث الحكم» لعائلة ديبي، كما عبّر الاتحاد الأوروبي عن قلقه من تمديد الفترة الانتقالية وفتح المجال أمام إمكانية ترشح ديبي الابن للرئاسة.

وخرجت تظاهرات حاشدة في العاصمة نجامينا في 20 أكتوبر 2022، وهو اليوم الذي صادف انتهاء المرحلة الانتقالية بعد مرور 18 شهراً عليها، قبل أن تمددها مخرجات الحوار الوطني، فاندلعت يومها اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين ورجال الشرطة أسفرت من مقتل أكثر من 100 شخص واعتقال نحو ألف متظاهر قبل العفو عنهم لاحقاً، لكن العشرات منهم تعرّضوا للتعذيب أو فُقدوا، وفقاً لمنظمات غير حكومية. وُوصفت أحداث 20 أكتوبر 2022 بـ«الخميس الأسود»، ومُنعت منذ ذلك الحين التظاهرات المناهضة للسلطة وفرَ العديد من زعماء المعارضة من تشاد بعد مطاردتهم.

وكان الاتحاد الأوروبي، بتشجيع من فرنسا، من الداعمين لتولي ديبي الابن الحكم بعد مقتل والده. وهو ما اعتبره كثيرون تناقضاً في موقف الاتحاد الأوروبي الذي هاجم الانقلابات العسكرية التي تزامنت مع تولي ديبي الابن الحكم، وعاقب العسكريين الانقلابيين في مالي وبوركينا فاسو وغينيا، بينما ساند الخلافة غير الدستورية لمحمد ديبي في تشاد. وعلى الرغم من الدعم الأوروبي والفرنسي لديبي الابن، غير أن تمديد الفترة الخلافية شكّل خلافاً بين تشاد وألمانيا، ما دفع نجامينا إلى طرد السفير الألماني غيوردون كريكه، في إبريل 2023، بداعي «تدخّله المفرط في شؤون إدارة البلد... وتصريحاته التي تنزع

ديبي الابن يعلن ترشحه للرئاسيات، 2 مارس الحالي (فرانس برس)

إلى العسكري ومن عائلة ديبي في حال نجحت في استغلالها وتقديم بديل لمحمد ديبي، الذي يبدو أنه أضعف بكثير من والده، فضلاً عن طرح رؤى حقيقية لحل مشاكل تشاد التي تُواجه مجموعة من العقبات الأساسية منذ مقتل رئيسها السابق». ورأى أن الحكومة الانتقالية لم تأخذ برأي مختلف الأطراف السياسية، خصوصاً المعارضة، في التعديلات الدستورية، ما أظهر أن الحكومة لم تول أي اهتمام للخلافات التي برزت أثناء جلسات الحوار الوطني، لذلك، فقد كانت جلسات الحوار مجرد جلسات بروتوكولية، خرجت بتعديلات وتغييرات غير جوهرية وكانت في أغلبها محاكاة لتجارب الدول المجاورة. واعتبر ولد الشيخ أن الرئيس الانتقالي ترشحه للانتخابات الرئاسية بعد ثلاثة أيام من مقتل المعارض ياية ديلو يؤكد حالة التخبط التي يعيشها النظام، والقلق من مصير مشابه لمصير ديبي الأب، بالتالي فإن حظوظ نجاح ديبي الابن في المنافسة العائلية، التي كان يشكلها المعارض ديلو، أصبح الشغل الشاغل للنظام الحاكم. وكانت المعارضة قد طالبت بفتح تحقيق في وفاة المعارض ياية ديلو الذي كان سينافس ديبي في الانتخابات المقبلة، واتهمت الجيش بـ«الاغتيال» الذي هدف إلى إطاحة ديلو من السباق الرئاسي.

كما دعت منظمات حقوق الإنسان، من بينها «هيومن رايتس ووتش»، إلى إجراء «تحقيق دولي» في وفاة ديلو، وهو ما استجابت له الحكومة التي أعلنت عن فتح تحقيق دولي في الحادث الذي أدى إلى مقتل ديلو وأربعة جنود من الفرقة العسكرية التي كانت تحاصر مقر حزب ديلو في العاصمة نجامينا. وكانت الحكومة قد اتهمت ديلو بالتخطيط لـ«محاولة اغتيال» رئيس المحكمة العليا سمير آدم النور والهجوم على مكتب جهاز المخابرات، ما دفع الشرطة إلى محاصرة مقر الحزب «الاشتراكي» المعارض الذي ينتمي إليه ديلو، والاستعانة بتعزيزات من الجيش بعد رفضه تسليم نفسه. وإذا كان إعلان محمد إدريس ديبي ترشحه للانتخابات الرئاسية بعد ثلاثة أيام من مقتل ديلو قد خلّف حالة من التوتر والخوف من تنظيم الانتخابات في مناخ يتسم بالعنف وقمع المعارضة، فإنه في المقابل ترك حالة من الارتياح لدى المعسكر المساند له. وحول ذلك، اعتبر الباحث التشادي إبراهيم بيلاج أن «الوضع السياسي في تشاد معقد ومليء بالتوترات، والبلاد تواجه العديد من التحديات، ومنها ضعف الاقتصاد وارتفاع معدل الفقر وانتشار الإرهاب... ما تحتاجه تشاد الآن هو الاستقرار والبناء واختيار من يستطيع تجاوز هذه المرحلة الصعبة من دون خسائر كبيرة». وأشار بيلاج في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن الرئيس الانتقالي الحالي محمد إدريس ديبي، الذي سيخوض الانتخابات الرئاسية المقررة في 6 مايو المقبل تحت راية التحالف من أجل تشاد موحدة، الحزب الذي أسسه الرئيس الراحل إدريس ديبي، هو الأوفر حظاً للفوز بالانتخابات بسبب إرث والده والداعمين لمشروعه، وأيضاً لما حققه خلال الفترة الانتقالية بالعفو عن المعارضين والمشاركة في جلسات الحوار الوطني. وأضاف بيلاج أنه على الرغم من صعوبة المهمة، فإن الرئيس الانتقالي نجح في قيادة الفترة الانتقالية بحكمة وهدوء، ورغم ما قيل عن غياب الشفافية والإنجازات، فإن أي حصيلة للرئيس ستكون موضع طعن من جانب المعارضة، أما الناشط في المعارضة عمر سيبا، فشدّد على أن «المعارضة ترفض توريث الحكم في تشاد وهي ضد مشروع الدستور الجديد، لأنه لا يختلف كثيراً عن الدستور السابق، مع احتفاظ رئيس الدولة بالصلاحيات الرئيسية، كما أنه لم يتضمن فقرة تحرم على من تولى تسيير البلاد في المرحلة الانتقالية الترشح للانتخابات المقبلة».

وعن موافقة أطراف من المعارضة على الحوار ومخرجاته والدستور الجديد، اعتبر سيبا، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هذا أسلوب تتبعه الحكومة لإقناع المجتمع الدولي بموافقها، مشيراً إلى أن «الحكومة تعمل على إضعاف المعارضة وتشتيت جهودها وإنهاكها بتعيين بعض المعارضين في مناصب مهمة واتهام الرافضين الانضمام إلى مشروعها.. كل هذا حتى تكون المواجهة مع المعارضة باقل الخسائر». وأضاف: «كان من المقرر أن تنتهي المرحلة الانتقالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، غير أن الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة لم تُحترم. وبدلاً من أن تفي بتعهداتها، عملت على التشكيك في نوايا المعارضة وأهداف قادتها ولم تقدم أي مبرر لتمديد الفترة الانتقالية أو السماح لديبي الابن بالاستمرار في الحكم بعد مقتل والده». وأرى سيبا أن «حل أزمة تشاد يتطلب العودة إلى أصل المشكلة، وهو أن كل التشاديين يرفضون توريث الحكم وترشح من تولى الفترة الانتقالية للانتخابات المقبلة».

الحدث

المجلس الوطني الصيني يعزّز قبضة شي

تمّ إلغاء المؤتمر الصحافي السنوي التقليدي لرئيس الوزراء

اختتم القادة الصينيون، أمس الاثنين، بحضور الرئيس شي جين بينغ، اجتماعات المؤتمر الوطني الـ14 لنواب الشعب الصيني، الهيئة التشريعية الصينية، والتي استمرت أسبوعاً، وهيمن عليها الاقتصاد، لكن مع تعزيز سلطة الحزب الشيوعي الصيني على عمل الحكومة، في استمرارية لنهج شي جين بينغ، وتثبيت قبضة الحزب على كل مفاصل السلطة في البلاد. وقرّر الحزب الشيوعي الصيني، وعلى رأسه شي، في ختام اجتماع السلطة التشريعية في بكين، تعزيز صلاحياته للتعامل مع أي تهديدات تمس بالحكم، مشدّداً الإجراءات السرّية المحيطة بعملية إقرار السياسات، فيما تعهد قادة الحزب، الذين ألغوا المؤتمر الصحافي السنوي التقليدي لرئاسة الوزراء بعد اجتماعات دورة مجلس الشعب، إدراج أحكام الأمن القومي في مجموعة من القوانين الجديدة. ومن بين التشريعات التي تمّ التصويت عليها أمس، مراجعة لـ«القانون العضوي» لمجلس الدولة الصيني (مجلس الوزراء) والذي يحدّد وسائل إعلام صينية رسمية إنه سيهدف إلى تعزيز «قيادة» الحزب الشيوعي الحاكم على الحكومة. وجرت خلال الأيام الماضية مراجعة «القانون العضوي» لمجلس الدولة، للمرة الأولى منذ تبنيه في عام 1982. ودعت المراجعة مجلس الدولة، إلى «التمسك ودعم سلطة لجنة الحزب الشيوعي الصيني المركزية وقيادتها المركزية والموحدة»، واتباع «أفكار شي جين بينغ»، أي أيديولوجيته، والتي تشمل مروحة واسعة من القضايا، من السياسة إلى الثقافة، كما تمّ إلحاق حاكمية مصرف الصين المركزي بالمجلس.

ومرّ القانون (المنقح)، أمس، بتصويت 2883 عضواً في المجلس لصالحته، مع معارضة ثمانية أصوات، وامتناع تسعة، وهو يعدّ آخر التشريعات التي تمّ تمريرها خلال الأعوام الماضية، وعملت تدريجياً على القضم من صلاحيات السلطة التنفيذية، ورئاسة الحكومة التي تشرف على 21 وزارة، بالإضافة إلى الحكومات المحلية. وأي متابعون أن تعديل القانون للمرة الأولى، يشكّل استكمالاً لنهج نقل السلطات من الدولة إلى أيدي الحزب، ما يجعل الحكومة أداة لتنفيذ سياسات الحزب الشيوعي الحاكم.

وتعهّد المشرعون اعتماد قوانين أمنية واسعة النطاق في العام الحالي، من أجل «الحفاظ بحزم» على سيادة البلاد، ما يوسع صلاحيات الحزب الشيوعي في معاقبة التهديدات التي تمسّ بحكمه. وحظيت الخطط الجديدة المضمّنة لمواصلة تنفيذ رؤية شي للصين، بإجماع داخل الدورة السنوية، لم يسمح بحدوث أي مفاجآت. وراء وكالة «أسوشييتد برس»، أن الاجتماعات التي شهدت العديد من اللقاءات على هامشها، في قاعدة مجلس الشعب في العاصمة، سلّطت الضوء مجدداً على كيفية هندسة الحزب الأسيوي في جامعة جورج تاون في واشنطن، فاعتبر في حديث للوكالة أيضاً، أن ما حصل «هو دليل آخر على أن الحزب الشيوعي الصيني يزيد من سيطرته على أجهزة الدولة ويريد أن يرى العالم ذلك بأنه مسيطر تماماً». وجاء إلغاء المؤتمر الصحافي لرئيس الحكومة لي كيانغ، ليعزّز الاعتقاد الشائع بضعف موقعه، علماً أن فرصة المؤتمر الصحافي السنوي لرئيس الحكومة، ظلّت تقليداً مستمراً معظم السنوات منذ عام 1988. وكان رؤساء الحكومات الصينية السابقون أدوا أدواراً أساسية في قيادة السياسات الاقتصادية في الصين، مثل تحديث الشركات المملوكة من الدولة، أو التعامل مع الأزمات الاقتصادية، وبغياب المؤتمر الصحافي السنوي، حرم الصينيون من فرصة نادرة كل عام، للاطلاع على توجهات بلدهم، لا سيما على الصعيد المعيشي.

(أسوشييتد برس، رويترز)

شي والى جانبه لي كيانغ في ختام اجتماع السلطة التشريعية أمس (كيفن فرايار/Getty)

تقرير

سوابق تعزز الشكوك بشأن إمكانية تطبيقه
اتفاق القاهرة الليبي

انتهى اجتماع ليبي ثلاثي في القاهرة إلى اتفاق حول الانتخابات وتوحيد الحكومة، لكن الشكوك تبقى بشأن إمكانية نجاحه

طرابلس ـ **اسامة علي**

انتهى الاجتماع الثلاثي الليبي الذي انعقد، أول من أمس الأحد في القاهرة، بين رؤساء مجلس النواب والأعلى للدولة والمجلس الرئاسي، عقيلة صالح ومحمد تكالة ومحمد المنفي، إلى الاتفاق على تشكيل حكومة موحدة في ليبيا، تكون مهامها الإشراف على إجراء الانتخابات في البلاد، وتأمين الخدمات الضرورية للمواطن، وتشكيل لجنة فنية لمراجعة القوانين الانتخابية التي أنجزتها لجنة 6+6 المشتركة بين مجلس النواب والأعلى للدولة. وبينما اعتبرت جامعة الدول العربية التي دعت للاجتماع ورعته، الاتفاق إنجازاً كبيراً، يتخوف مراقبون من أن يعني فتح المجال أمام المزيد من المماطلة. ووفق بيان الاجتماع، فقد اتفق القادة الثلاثة على ضرورة توحيد المناصب السيادية، وعقد جولة ثانية لاجتماعهم بشكل عاجل، لإتمام الاتفاق وإدخاله حيّز التنفيذ. كما طالبوا البعثة الأممية في ليبيا والمجتمع الدولي بضرورة دعم مخرجات الاجتماع.

ولم يصدر حتى عصر أمس، أي تعليق من رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، عبد الحميد الدبيبة، أو قائد مليشيات شرق ليبيا، اللواء المتقاعد خليفة حفتر، على مخرجات اجتماع القاهرة، وهما معنيان إلى جانب صالح وتكالة والمنفي، بمبادرة طاولة حوار خماسية دعا إليها المبعوث الأممي إلى ليبيا عبد الله باتيلي، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ولم تبصر النور بعد. لكن مصدراً حكومياً من طرابلس أكد لـ«العربي الجديد»، أن الدبيبة لم يبد رضاه بشكل كامل حيال مخرجات لقاء القاهرة، خصوصاً الاتفاق على تشكيل حكومة موحدة من دون الاتفاق على آلية تشكيلها. ونُقل أول من أمس، عنه تأكيد دعمه جهود باتيلي لإجراء انتخابات عبر «قوانين عادلة»، وذلك خلال لقائه المبعوث الأممي في طرابلس، بحسب بيان لحكومته. من جهته، قال باتيلي إن «البعثة الأممية تستمع لكل الأطراف السياسية والمجتمعية الليبية، ودورها يرتكز على ضمان الاستقرار في البلاد من خلال التقاء كل الأطراف للوصول إلى مرحلة الاستقرار عبر إجراء الانتخابات». كما التقى باتيلي أول من أمس، وفدا من أعضاء مجلسي النواب والدولة ممن شاركوا في لقاء تونس الذي جمع عددا من أعضاء المجلسين قبل حوالى أسبوعين، وناقش معهم التوافق الذي جرى في تونس على «تشكيل حكومة وطنية جديدة»، وضرورة الالتزام بالقوانين الانتخابية الصادرة عن مجلس النواب في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ويأمل الليبيون إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية لإنهاء نزاعات وانقسامات تتجسد منذ مطلع 2022 في وجود حكومتين، حكومة الوحدة في طرابلس، وحكومة أسامة حماد في الشرق والتي كلّفها مجلس النواب. وفي يونيو/ حزيران الماضي، أصدرت لجنة 6+6 قوانين لإجراء الانتخابات، أقرها مجلس النواب بعدما أدخل تعديلات عليها، إلا أن المجلس الأعلى للدولة رفض بعض بنودها واعتبر أن إدخال تعديلات عليها بمخالفة نصوص الإعلان الدستوري الذي تشكلت وفقها اللجنة ونصّت على إلزامية ونهائية مخرجاتها. وفي أبرز نقاط الخلاف، يُصر رئيس المجلس، تكالة، على منع العسكريين ومزدوجي الجنسية من الترشح للرئاسة، بينما يتمسك صالح بالسماح لهم بالترشح كما تنص القوانين الانتخابية التي أصدرها. كما أن مجلس النواب أضاف مطلب تشكيل حكومة جديدة للإشراف على الانتخابات، وسط رفض الدبيبة تسليم السلطة إلا إلى سلطة منتخبة. وكان صالح رفض مشاركة الدبيبة بالحوار الخماسي الذي دعا إليه باتيلي وأراد حصره بمناقشة تشكيل حكومة موحدة. وتوافقت معلومات مصادر مقربة من رئاسات المجالس الثلاثة، حول أن اجتماع القاهرة وإن جاء بمبادرة من الجامعة العربية، إلا أن مصر تقف وراءه. وفي تفاصيل الاجتماع، كشفت معلومات المصادر لـ«العربي الجديد»، أنه ناقش مقترحاً يقوم على تقريب المسافة بين صالح وتكالة، فيما يكون للمنفي دور الإشراف على تنفيذ أي اتفاق. ووفقاً للمصادر، فإن صالح وافق على مطلب تكالة بضرورة مراجعة قوانين لجنة 6+6، فيما وافق تكالة على مطلب تشكيل حكومة موحدة، لكن صالح أضاف مطلب توحيد المناصب السيادية وتحديد منصبي محافظ البنك المركزي ورئيس ديوان المحاسبة، وأن يكون اختيار شاغليهما بترشيح من مجلس النواب وبموافقة مجلس الدولة. وشدد على أن يكون تعيين شاغلي المناصب السيادية قبل تشكيل الحكومة الموحدة.

وأشارت المصادر إلى أن الجدل الأكثر حدّة دار حول شكل الحكومة المرتقبة، لكنه انتهى إلى اتفاق على تشكيل حكومة مصغرة خدمية فقط، يتم اختيار أعضائها من الوزارات السيادية من الحكومتين. وقال مصدر مقرب من المجلس الرئاسي، إنه تم إرجاء طريقة اختيار وزراء الحكومة المصغرة إلى الاجتماع المقبل والمرجح أن يكون في النصف الثاني من شهر رمضان الذي بدأ أمس، مشيراً أيضاً إلى تأجيل اختيار أعضاء اللجنة الفنية المكلفة مراجعة القوانين الانتخابية وتسمية شاغلي المناصب السيادية إلى الاجتماع المقبل.

وقال أستاذ القانون الدستوري أحمد العاقل، لـ«العربي الجديد»، إن مخرجات اجتماع القاهرة «عود على بدء خصوصاً إذا ما فتحت اللجنة الفنية الباب لإدخال تعديلات، وسيجد الساعون للمماطلة طريقاً لتجديد النقاط الخلافية».

صالح وافق على مراجعة القوانين الانتخابية (عبدالله دوما/فرانس برس)

رصد

سعد العولقي زعيماً جديداً لـ«القاعدة» في اليمن

فقد تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» زعيماً جديداً له هو خالد باطرفي، الذي أعلن وفاته من دون تقديم تفاصيل عن ذلك، فيما عيّن سعد بن عاطف العولقي خليفة له

أكد تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» أمس الأول الأحد وفاة زعيمه خالد باطرفي من دون أن يقدم أسباباً لذلك، بحسب بيان لمركز «سايت» الذي يرصد وسائل الإعلام الجهادية. وأشار المركز إلى أن المسؤول الشرعي في التنظيم إبراهيم القوصي أكد في تسجيل بُث الأحد وفاة باطرفي، معلناً أن «سعد بن عاطف العولقي هو الزعيم الجديد للتنظيم في شبه الجزيرة العربية»، الذي تصنفه الولايات المتحدة إرهابياً. وكان باطرفي، وهو سعودي مولود في الرياض في أوائل الأربعينات من عمره، تولى قيادة التنظيم في فبراير/ شباط 2020 بعد مقتل قائده قاسم الريمي في هجوم لطائرة أميركية مسيّرة، علماً أن سلفه الأخير ناصر الوحيشي قتل بقصف طائرة أميركية مسيرة في اليمن في يونيو/ حزيران 2015. وقبل توليه قيادة التنظيم، كان باطرفي يعمل قاضياً شرعياً ومتحدثاً رسمياً باسم تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية»، وصُنّفته الولايات المتحدة في 2018 «إرهابياً عالمياً»، وعرضت مكافأة بقيمة خمسة ملايين دولار مقابل الإدلاء بمعلومات عنه. وكان باطرفي قد سافر في عام 1999 إلى أفغانستان حيث تدرب في مخيم تابع لتنظيم «القاعدة». وفي عام 2001 قاتل إلى جانب حركة «طالبان» ضد القوات الأميركية والتحالف الدولي. في عام 2010 انضم باطرفي إلى فرع تنظيم القاعدة في اليمن، وقاد مقاتلي التنظيم في الاستيلاء على محافظة أبين المنيعة، فأطلق عليه لقب أمير أبين، وفق تعريف عنه على موقع «برنامج المكافآت من أجل العدالة» التابع للخارجية الأميركية. وكان باطرفي واحداً من 150 عضواً مسجوناً من تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» أطلق سراحهم عندما استولت الجماعة على مدينة المكلا اليمنية في عام 2015، حيث كان محتجزاً.

أما خلفه العولقي، فهو يمني معروف أيضاً باسم سعد محمد عاطف، عضو في مجلس شورى التنظيم وعلى قائمة «برنامج المكافآت من أجل العدالة» الأميركي. رصدت الولايات المتحدة مكافأة قدرها 6 ملايين دولار مقابل القبض عليه، قائلة إن العولقي «دعا علانية إلى شن هجمات ضد الولايات المتحدة وحلفائها». وتقول الخارجية الأميركية إنّ العولقي «دعا علناً إلى شن هجمات على الولايات المتحدة وحلفائها».

وذكر موقع «سايت» أن العولقي ظهر آخر مرة في مقطع مصور صدر في فبراير/شباط 2023، وحث فيه رجال القبائل في محافظتي أبين وشبوة اليمنيتين على مقاومة مبادرات الإمارات و«المجلس الانتقالي الجنوبي» للانضمام إلى القتال ضد تنظيم «القاعدة». وتنامى حضور «القاعدة في شبه الجزيرة العربية»، الذي تأسس في 2009، كغيره من المجموعات المتطرفة في غمرة الفوضى التي تسببت بها الحرب بين الحكومة اليمنية والحوثيين. لكن الضربات التي شنّها التحالف العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن وخصوصاً بين مارس/آذار 2015 وإبريل/نيسان 2022 وكذلك الولايات المتحدة، أضعفت التنظيم وغيره من الجماعات التي استغلت الفوضى في المنطقة. وتعتبر الولايات المتحدة تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» الذي يَنْحَدّ من اليمن مقراً، أخطر فروع «القاعدة». وفي يناير/كانون الثاني 2010، صنّفت الخارجية الأميركية «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» منظمة إرهابية أجنبية، وصنّفته تحديداً كياناً إرهابياً عالمياً. ونتيجة لهذا التصنيف، تم حظر جميع ممتلكات تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، والفوائد العائدة عليها التي تخضع للولاية القضائية الأميركية، ومُنع الأميركيون بوجه عام من إجراء أي معاملات مع هذا التنظيم.

وتبنى التنظيم هجمات عدة، أبرزها الاعتداء الذي استهدف صحيفة «شارلي إيبدو» الساخرة في باريس في العام 2015، وأسفر عن مقتل 12 شخصاً. كما يشنّ باستمرار هجمات تستهدف الجنود اليمنيين، أبرزها في سبتمبر/أيلول الماضي حين قتل أربعة جنود في هجوم في محافظة شبوة جنوب شرق اليمن، إضافة إلى مقتل أربعة عناصر من قوات «الحزام الأمني» التابعة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» في انفجار عبوة ناسفة زرعها تنظيم «القاعدة» في أغسطس/آب الماضي. وجاء في تقرير للأمم المتحدة عن تنظيم «القاعدة» أخيراً أنه «على الرغم من تراجع التنظيم في شبه الجزيرة العربية، إلا أنه لا يزال الجماعة الإرهابية الأكثر فعالية في اليمن، والتي لديها نيّة لشن هجمات في المنطقة وخارجها». وتشير التقديرات، المقدمة إلى الأمم المتحدة، إلى أن إجمالي مسلحي «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» يتراوح بين 3 آلاف و4 آلاف مقاتل نشط وسلبي. ويجمع التنظيم الأموال من خلال السطو على البنوك ومحال الصرافة، فضلاً عن تهريب أسلحة وتزييف عملات وعمليات خطف مقابل فدية، بحسب تقرير الأمم المتحدة.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

باطرفي في أوائل الأربعينات وتولى قيادة التنظيم في 2020

شرق غرب

إيران متمسكة بالمفاوضات النووية

أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني (الصورة)، أمس الاثنين، أن بلاده متمسكة بالتفاوض بشأن برنامجها النووي، مضيفاً أنه «يمكن إتمام المفاوضات النووية التي أجريت حتى الآن إذا ما توفرت الإرادة لدى الطرف الآخر». وأوضح كنعاني، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، أن المفاوضات النووية كانت أحد عناوين مباحثات كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني والمنسق الأوروبي للمفاوضات أنريكي مورا الجمعة الماضي في العاصمة القطرية الدوحة.

(العربي الجديد)

إجلاء موظفين غربيين من هايتي

أعلنت الولايات المتحدة، مساء أول من أمس الأحد، إجلاء عدد من موظفي سفارتها في هايتي، مع تعزيز الفرق المسؤولة عن أمن السفارة، وذلك على خلفية تصاعد أعمال العنف المرتبطة بالعصابات، حسبما أعلنت السفارة الأميركية في بورتو برنس، على موقع «إكس» (تويتر سابقاً). وجرت العملية التي قادها الجيش الأميركي ليل السبت - الأحد بطائرات مروحية. وفي سياق متصل، أجلت ألمانيا والاتحاد الأوروبي موظفيهما من هايتي.

(قنا، فرانس برس)

مناورات بحرية روسية ـ صينية ـ إيرانية

نقلت وكالة «إنترفاكس» الروسية للأنباء عن وزارة الدفاع الروسية قولها، أمس الاثنين، إن مجموعة من السفن الحربية الروسية وصلت إلى إيران لإجراء مناورات عسكرية ستشارك فيها الصين أيضاً. وذكرت الوزارة أن التدريبات ستجرى في مياه خليج عمان وهدفها الرئيسي هو أمن النشاط الاقتصادي البحري.

(رويترز)

ألمانيا تنتقد دعوة بابا الكاثوليك أوكرانيا للتفاوض

انتقدت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك (الصورة)، مساء أول من أمس الأحد، بشدة دعوة البابا فرنسيس أوكرانيا للتفاوض مع روسيا، مشيرة إلى أنها «لا تفهم» موقفه. وقالت بيربوك لقناة «إيه آر دي» المحلية، إنه إذا لم تظهر أوكرانيا وحلفاؤها «القوة الآن فلن يكون هناك سلام». وأثار البابا غضب المسؤولين الأوكرانيين الأسبوع الماضي بعدما قال في مقابلة تلفزيونية، إنه يجب «أن نتحلى بالشجاعة لرفع الراية البيضاء والتفاوض». في المقابل، نقلت وكالة الأنباء الإيطالية (أنسا) عن المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، قولها إن «البابا يطلب من الغرب أن ينحي طموحاته جانباً ويعترف بأنه كان مخطئاً».

(فرانس برس، رويترز)

روسيا تعترض 6 مسيرات أوكرانية

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الاثنين، اعتراض وتدمير 6 مسيرات أوكرانية، فوق مقاطعتي بريانسك وأوريول في روسيا. وذكرت في بيان أن «أنظمة الدفاع الجوي اعترضت ودمرت أربع مسيرات معادية فوق أراضي بريانسك، واثنتين أخريين فوق أراضي أوريول».

(قنا)

لن تشهد الانتخابات الرئاسية الروسية التي تبدأ الجمعة المقبل وتستمر حتى الأحد، أي منافسة حقيقية بين الرئيس فلاديمير بوتين وثلاثة مرشحين آخرين لعدة أسباب، أهمها ما لحق بالمعارضة في عهده من إقصاء وتصفية، لتكون المنافسة بين «منافسي» بوتين الثلاثة، والمعروفين بولائهم له، على من بينهم يحل في المرتبة الثانية

تنافس على دور الوصيف لبوتين

انتخابات رئاسية شكلية في روسيا

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

الكرملين يفضل، على الأرجح، أن يحل ليونيد سلوتسكي في المركز الثاني (ناتاليا كوليسنيكوفا/Getty)

تستمدّ الانتخابات الرئاسة الروسية التي تبدأ يوم الجمعة المقبل وتنتهي الأحد، أهمية خاصة هذه المرة ليس بسبب وجود منافسة حقيقية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي ينافس عملياً نفسه في الاستحقاق رغم وجود 3 مرشحين آخرين، لكن كونها أول انتخابات تجرى بعد بدء الحرب الروسية على أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022. وتظهر نظرة سريعة على قائمة المرشحين ضد بوتين وبرامجهم الانتخابية، وهم نيكولاي خاريتونوف الذي يترشح عن الحزب الشيوعي الروسي، وفلاديسلاف دافانكوف كمرشح عن حزب «الناس الجدد»، وليونيد سلوتسكي الذي يرأس الحزب الليبرالي الديمقراطي، أن الانتخابات الحالية لا تعدو كونها إجراء شكلياً وفق سيناريو مكرر، تُقصى فيه المعارضة الليبرالية، ويُترك لمرشحي بعض الأحزاب الممثلة في البرلمان التنافس على انتزاع دور الوصيف لبوتين. وكانت لجنة الانتخابات المركزية الروسية قبلت طلبات أربعة مرشحين فقط، يتقدمهم بوتين، ورفضت باقي طلبات الترشح، التي بلغت بمجملها 29 طلباً، وفقاً لما صرحت به رئيسة اللجنة إيلا بامفيلوفا. ومن أبرز الأسماء التي رفضت طلبات ترشحها بوريس ناديجدين والإعلامية التلفزيونية السابقة كاترينا دونتسوفا، وكلتاهما من المعارضين للحرب على أوكرانيا. وبذلك اقتصرت قائمة المرشحين ضد بوتين (افتراضياً) على ثلاثة أشخاص فقط. ودشن بوتين حملته الانتخابية في خطابه للأمة، في 29 فبراير/ شباط الماضي، بالتركيز على الحرب الأوكرانية، ولم يتقدم ببرنامج انتخابي خاص. ويبدو أن عدم إيلاء بوتين أهمية لتقديم برنامج انتخابي ينبع من قناعته بأن البرامج الانتخابية في هذه المرحلة لا تعدو كونها لزوم ما لا يلزم، في ظل تقديم الحرب الأوكرانية كأولوية قصوى، باعتبار أن نتيجتها ستحدد مصير روسيا. أما بالنسبة لباقي المرشحين الثلاثة، فقد طرح كل منهم برنامجاً انتخابياً، وعكست هذه البرامج المواقف الأيديولوجية لأحزابهم. ويدعم المرشحون الثلاثة، وكذلك الأحزاب التي يمثلونها، في خطابهم المعلن الحرب على أوكرانيا، وما يترتب عليها من إعادة صياغة العلاقات مع الغرب وحلف شمال الأطلسي، الأمر الذي وضع أهم قضية سياسية ساخنة خارج الانتخابات الرئاسية الروسية.

نيكولاي خاريتونوف

يخوض نيكولاي خاريتونوف الانتخابات الرئاسية الروسية مرشحاً عن الحزب الشيوعي الروسي، وسبق له أن ترشح عن الحزب في الانتخابات الرئاسية 2004 وحل فيها بالمرتبة الثانية بحصوله على 13,8 في المائة. خاريتونوف سياسي مخضرم يبلغ من العمر 75 عاماً، حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، وعمل خلال الحقبة السوفييتية كمهندس زراعي. ويشغل مقعداً في مجلس الدوما (البرلمان) منذ عام 1993، وبعد انتخابات 2021 ترأس لجنة الشرق الأقصى والقطب الشمالي في البرلمان. واختاره أعضاء مؤتمر للحزب الشيوعي، عقد في موسكو 23 ديسمبر/كانون الأول الماضي، مرشحاً عن الحزب في انتخابات 2024. ويأمل الشيوعيون بأن يتمكن خاريتونوف من تحسين نسبة أصوات الحزب في الانتخابات، بعد أن شهدت تراجعاً لافتاً في الانتخابات السابقة في عام 2018، بحصول مرشح الحزب حينها بافل غرودينين على 11,9 في المائة، وهي أدنى نسبة حصل عليها مرشح للحزب الشيوعي في الانتخابات الرئاسية منذ انتخابات عام 2000. إلا أن استطلاعات الرأي ترجح أن يحل مرشح حزب «الناس الجدد» فلاديسلاف دافانكوف في المرتبة الثانية بنسبة 6 في المائة، ونيكولاي خاريتونوف في المركز الثالث بنحو 4 في المائة، ما دفع مراقبين للتساؤل عما إذا كان الحزب الشيوعي الروسي سيبقى القوة الحزبية والسياسية الثانية في روسيا. وأعلن خاريتونوف عن برنامجه الانتخابي في 18 يناير/ كانون الثاني الماضي، ويمكن تلخيص الخطوط العامة كالتالي: دعم «العملية الروسية الخاصة في أوكرانيا» (الاسم الروسي لغزو أوكرانيا)، والعمل على «ضمان انتصار روسيا في الحرب ضد العدوان الذي أطلقه الغرب بدعم من النازيين». كما دعا إلى ضرورة إحداث تغييرات في السياسة الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين. وكل ما سبق تحت شعار الحاجة إلى التحول مرة ثانية إلى الاشتراكية كمستقبل أفضل لروسيا.

> **المرشحون المنافسون لبوتين يؤيدونه في غزو أوكرانيا**

فلاديسلاف دافانكوف

فلاديسلاف دافانكوف هو مرشح عن حزب «الناس الجدد»، الذي تمثل في البرلمان لأول مرة في انتخابات 2021 وجاء في المرتبة الخامسة بنسبة 5,43 في المائة منحته 13 مقعداً في الدوما من أصل 450 مقعداً. ومن المعتقد أن نجاح حزب «الناس الجدد» يعود إلى دعم الكرملين له، بهدف تقديمه واجهة للتيار الليبرالي المعتدل، بعد خروج حزب «يابلكو» (التفاحة) من المعادلة بحصوله على نسبة 2,06 في المائة فقط في انتخابات 2021. يشغل دافانكوف نائب رئيس البرلمان، ويبلغ من العمر 40 عاماً وحاصل على درجة الدكتوراه في علوم الاجتماع من جامعة موسكو، ورجل أعمال معروف في مجالات التمويل والإنتاج وتكنولوجيا المعلومات والطيران. دخل معترك السياسة في عام 2020، ورشح نفسه في انتخابات عمدة موسكو خريف عام 2021. ويعتقد أن تجربة دافانكوف في انتخابات عمدة موسكو كانت سبباً رئيسياً للدفع به كمرشح في الانتخابات الرئاسية بدلاً من رئيس الحزب أليكسي نيتشايف. وأدى دافانكوف دوراً نشطاً في مصادقة البرلمان الروسي على القرارات التي تقضي بضم مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك الأوكرانيتين لروسيا. ويعد من أشد المؤيدين للحرب الروسية على أوكرانيا وسياسات بوتين. من المتوقع أن يحل دافانكوف في المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى 6 في المائة. غير أن الكرملين يفضل على الأرجح أن يحل في المركز الثاني ليونيد سلوتسكي رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي.

قدم دافانكوف برنامجه الانتخابي في 15 فبراير الماضي. ويحتوي البرنامج على 170 نقطة، مجمعة في 18 قسماً. وركز في الجانب السياسي على تطبيع السياسة الخارجية وإرساء الديمقراطية، والدعوة إلى إصلاحات ديمقراطية للنظام السياسي وحماية الحقوق السياسية، ونبذ «اضطهاد المعارضة والرقابة الأيديولوجية عليه». ويشار إلى أن دافانكوف حرص في حملته الانتخابية على توجيه انتقاد مبطن للحرب على أوكرانيا، تعبر عن آراء ومصالح طبقة رجال الأعمال التي ينتمي إليها، جاعلاً من حماية القطاع الخاص هدفاً رئيسياً لحزب «الناس الجدد».

ليونيد سلوتسكي

يرأس ليونيد سلوتسكي الحزب الليبرالي الديمقراطي، خلفاً لفلاديمير جيرينوفسكي الذي توفي في إبريل/ نيسان 2022. كما يشغل أيضاً رئاسة كتلة الحزب ولجنة العلاقات الدولية في البرلمان. وهو رئيس مجلس إدارة «مؤسسة السلام الروسية»، وشغل منصب نائب رئيس وفد روسيا الممثل في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، حتى انسحاب روسيا من الجمعية عام 2022. يبلغ سلوتسكي من العمر 56 عاماً، وحاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، وكان من أشد المتحمسين لضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية عام 2014، وضم أربع مقاطعات أوكرانية (لوغانسك، دونيتسك، زابوريجيا، خيرسون) أخرى لروسيا عام 2022. لكن يؤخذ عليه عدم تمتعه بالشخصية القيادية والدعم الشعبي، واعتماده على الإرث الشعبوي لزعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي السابق جيرينوفسكي. ويسعى الكرملين إلى تقوية مواقع سلوتسكي داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي، وتكريسه قائداً للحزب بعد الانشقاقات والخلافات إثر وفاة مؤسسه جيرينوفسكي. وعمل سلوتسكي مع الكرملين في السنوات الماضية من خلال مهامه في مجلس البرلمان (الدوما) ورئاسة لجنة العلاقات الدولية. وكشف سلوتسكي عن برنامجه الانتخابي في 21 فبراير الماضي، تزامناً مع ذكرى اعتراف روسيا بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين الانفصاليتين في أوكرانيا، اللتين تم ضمهما لروسيا، وقصد سلوتسكي من هذا التزامن تأكيد دعمه المطلق للحرب الروسية على أوكرانيا.

ورغم أهمية الكثير من النقاط المحورية التي ركز عليها المرشحون الثلاثة في برامجهم الانتخابية، لم تجد تلك البرامج أصداء لها على صعيد الشارع، لوجود قناعة لدى الغالبية الساحقة من المواطنين الروس بأن الانتخابات شكلية لن تأتي بجديد، وأن «أحزاب المعارضة» كانت وما زالت عاجزة عن توفير الروافع والأدوات اللازمة لتنفيذ برامجها.

معارضو «سيد الكرملين» بين السجن والمنفى والتصفية

يلقي المصير المظلم لمعارضي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الضوء على غياب المنافسة الجدّية له في الرئاسيات، إذ رغم اختيار بعضهم المنفى، إلا أن العديدين سُجنوا أو قضوا اغتيالاً

يخوض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الانتخابات الرئاسية في بلاده المقررة بين يومي الجمعة والأحد المقبلين، بغياب أي معارضة وازنة، بعد إقصاء العديد منهم في السنوات الماضية. وشكّلت وفاة المعارض أليكسي نافالني في السجن في 16 فبراير/شباط الماضي، تذكيراً بمصير المعارضين الرئيسيين لسيد الكرملين. وكان نافالني المعارض الرئيسي لبوتين لأكثر من عقد وتعرض للمضايقة والتسميم والسجن، وتوفي في معسكر عقابي في القطب الشمالي، حيث كان يقضي حكماً بالسجن لمدة 19 عاماً بتهمة «التطرف». وحمّل أنصاره وعدد من القادة الغربيين بوتين مسؤولية وفاته، ووصفها بعضهم بأنها «جريمة قتل»، بعد ثلاث سنوات من الاعتقال. وقبل وفاة نافالني، اغتيل نائب رئيس الوزراء السابق بوريس نيمتسوف الذي طرح اسمه في تسعينيات القرن العشرين لخلافة الرئيس بوريس يلتسين، بالرصاص في فبراير 2015 أثناء عودته إلى منزله سيراً، على جسر في موسكو قريب من الكرملين. وكان نيمتسوف قد أصبح في بداية الألفية معارضاً من الصف الأول لبوتين. واغتيل بعد أقل من عام على اعتراضه على ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية، واتّهم مؤيدو نيمتسوف الزعيم الشيشاني رمضان قديروف بإصدار أمر الاغتيال، لكنّ قديروف نفى ذلك. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2006، قُتلت الصحافية الاستقصائية آنا بوليتكوفسكايا في بهو المبنى الذي تقيم فيه في موسكو.

مؤيدة لنافالني في موسكو، 2 مارس (أرتيم بريابخين/Getty)

وكانت مراسلة صحيفة «نوفايا غازيتا» المستقلة في روسيا، معارضة شرسة للكرملين ومعروفة بانتقاداتها للحرب الروسية الدامية في الشيشان. ويقبع معارضون آخرون في السجن وبينهم أوليغ أورلوف، المدافع عن حقوق الإنسان والمنظمة غير الحكومية الرمزية «ميموريال». وقد حكم عليه في أواخر فبراير الماضي، بالسجن لمدة عامين ونصف العام بسبب إدانته المتكررة للهجوم الروسي على أوكرانيا. وفي إبريل/نيسان 2023 قضت محكمة في موسكو بسجن المعارض فلاديمير كارا-مورزا 25 عاماً، لنشره «أخباراً كاذبة» عن الجيش الروسي. وكارا-مورزا مسجون منذ إبريل 2022، وكاد يموت بعدما تعرّض للتسميم مرتين على حد قوله، متّهماً موسكو بتدبير المحاولتين.

أما إيليا ياشين فيقضي حكم استئناف بالسجن لثماني سنوات ونصف السنة منذ إدانته في ديسمبر/كانون الأول 2022 لأنه دان «قتل مدنيين» في مدينة بوتشا الأوكرانية الصغيرة القريبة من كييف، حيث اتُّهم الجيش الروسي بارتكاب ممارسات نفتها موسكو. وفي يناير/كانون الثاني الماضي، حُكم على المعارض القومي إيغور غيركين، القائد السابق للانفصاليين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا الذي أصبح من منتقدي السلطات الروسية، بالسجن لمدة أربع سنوات. وتقضي مقربتان من نافالني، هما ليليا تشانيتشيفا وكسينيا فاديفا، عقوبة السجن بتهمة «التطرف». ووفقاً لمنظمة «ميموريال» غير الحكومية، هناك أكثر من 250 «سجيناً سياسياً» في روسيا حالياً. واختار معارضون آخرون المنفى، ومنهم مثل بطل الشطرنج السابق غاري كاسباروف، الذي أدرجته موسكو على قائمة «الإرهابيين والمتطرفين» أخيراً. كما لجأ قطب النفط السابق ميخائيل خودوركوفسكي إلى بريطانيا، بعد قضائه 10 سنوات في سجن روسي، لانتقاده بوتين. وتلاحق السلطات الروسية المعارضين في المنفى، ومنهم الكاتب بوريس أكونين المقيم في لندن إذ اتهمته موسكو بـ«نشر معلومات كاذبة» عن الجيش و«الدعوة إلى الإرهاب». كما صنّفت روسيا مئات الأشخاص والناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين والصحافيين بـ«العملاء الأجانب».

(فرانس برس)